

المكتبة الثقافية

٢٩

قضية كينيا

الدكتور عبد العزيز كامل

وزارة
الثقافة والإعلام
إدارة العامة للقائده

0196581



Bibliotheca Alexandrina

١٥ يناير ١٩٦١

اهداءات ١٩٩٩

١/ محمود محمد علي العيسوي

الإسكندرية

المكتبة الثقافية

٢٩

قضية كينيا

الدكتور عبد العزيز كامل

وزارة
الثقافة وديار القوي
الإدارة العامة للثقافة

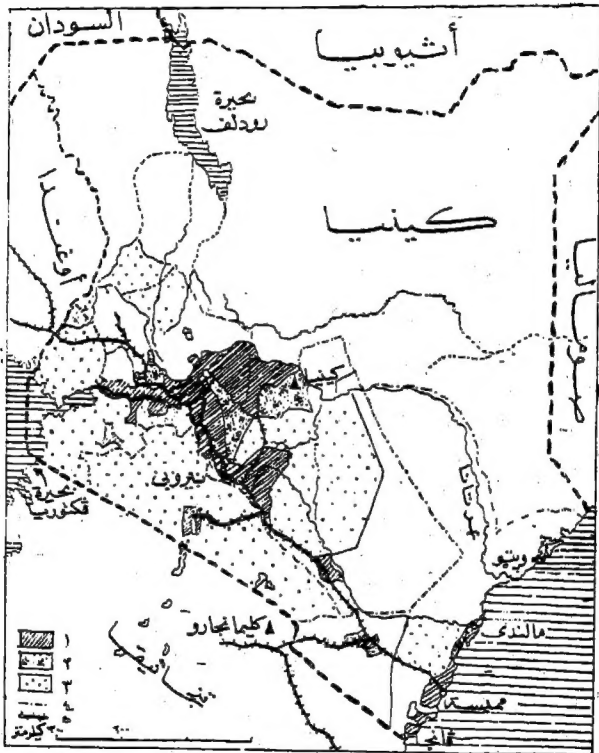
١٥ يناير ١٩٦١

الناشر



دار الفكر

كينيا



- ١- أرض استولى عليها الأوروبيون
- ٢- الغابات المحفوظة
- ٣- أراض إفريقية
- ٤- حدود المديريات
- ٥- الخطوط الحديدية
- ٦- الجبال

جمهورية كينيا

١٤ أبريل ١٩٥٩ أتم جمهورية كينيا - زعيم كينيا -

تنفيذ الحكم الصادر عليه بالسجن سبع سنوات



في حوادث ثورة ماو ماو .

وأصدرت الحكومة أمرها بنقله من السجن إلى معتقل دائم ، أعدته له في « لدور » . وهي قرية منعزلة في المديرية الشمالية في كينيا ، قرب حدود السودان ، وتبعد أكثر من أربع مائة كيلومتر عن أقرب مدينة .

في هذا المنفى البعيد يقضى كينيا أيامه . مسكنه هناك حجرتان صغيرتان يطهو فيهما طعامه بنفسه ، وله أن يتجول في القفر المحيط به ، وأن يحصل على جهاز « راديو » لا يستقبل إذاعة القاهرة أو موسكو . وعليه أن يتصل كل يوم بمفتش المركز ، وأن يبقى في المعتقل من الغروب إلى الفجر . وحرمت عليه الحكومة القراءة ، وأن يعقد أى اجتماع أو يشارك في أى منظمة . ومنعته من استقبال أى زائر إلا بإذن من السلطة المركزية في نيروبي .

وتاريخ ميلاد كنيانا غير معروف بالدقة . ولعله الآن فوق الستين . وبريطانيا تؤمن أنه - رغم تقدم سنه - لا زال قادرا على تجميع الإفريقيين وقيادتهم في محاربة الاستعمار ، وله من قوة الشخصية ما يجعله محورا خطرا يلتفت حوله مواطنوه ، وقد وصفه سبر فليب ميتشل - الحاكم العام السابق لكينيا - فقال عنه : « إن له نظرات ، هي أعمق وأشد النظرات التي رأيتها في حياتي نفوذا وسيطرة » . . من أجل هذا قررت بريطانيا أن يكون اعتقاله مدى الحياة .

وترتبط حياة كنيانا أوثق الارتباط بقضية كينيا . فعندما كان طفلا ، شاهد الأرض الطيبة التي عاش عليها آباؤه وأجداده ينتصبها غرباء جاءوا من وراء البحار أو زحفوا إليها من جنوب إفريقيا . وفي شبابه وكهولته كان اللسان المدافع عن قومه وحقهم في الحياة ، وعمل لوطنه الكبير في كل مكان حل فيه . . في إفريقيا نفسها . . في أوروبا . . في المحافل العامة . . في المؤتمرات الدولية . . أمام لجان التحقيق . . ومن أجل إفريقيا يقضى كنيانا أيامه في معتقله البعيد .

وكنيانا من قبيلة الكيكويو - أكبر قبائل كينيا - وتعدادها نحو ١٢ مليون نسمة . ونشأ في قرية صغيرة ، وكان

اسمه وقتئذ كامو وانجنجى ، وفى سن العاشرة التحق بإرسالية الكنيسة الأسكتلندية فى بلدة كيكويو جنوب جبل كينيا . وبعد تعميده سمى « جونستون » ، وعمل فى طفولته الباكرة مساعدا فى مطبخ أحد الأطباء المرسلين ، وتدرّب فى قسم التجارة الذى أنشأته الإرسالية . وكان فيه ذكاء فطرى دفعه إلى قراءة كل ما يقع تحت يده ، ولما اشتد عوده عمل مفتشاً فى إدارة مياه نيروبي ، وانضم إلى جمعية شرق إفريقيا عندما أنشأها « هنرى توكو » عام ١٩٢٢ ، وكانت هذه الجمعية أول تنظيم سياسى قبل أنشاء الكيكويو . وسرعان ما أصدرت الحكومة أمراً بحلها . وفى عام ١٩٢٩ تكوّن تنظيم جديد باسم « جمعية الكيكويو المركزية » وانتخب « كنياتا » أميناً عاماً ، وأصبح محرر جريدتها « مويثانيا » .

ولم تكن ثقافته قاصرة على ما يقرأ من كتب ، وإنما استطاع أن يعى الكثير من تراث قبيلته . ويذكر فى مقدمة كتابه « مواجهة جبل كينيا » جوانب من هذه الثقافة : فتقاليد القبيلة وتراثها تتناقلها الأجيال بالمشافة والممارسة دون كتابة ، وحياة الفرد عند الكيكويو - كما هى عند كثير من القبائل الإفريقية - مقسّمة إلى مراحل ، وعند الانتقال من مرحلة إلى التى تليها ،

تعقد القبيلة مباريات يتنافس فيها الأفراد في مدى استيعابهم هذا التراث ، ويقوم الآباء والحاضرون بتصحيح أى خطأ يقع فيه أحد المتبارين .

بهذا استطاع كنياتا في طفولته وشبابه أن يمي الكثير من تراث قبيلته ، ومر في مراحل السن التى يمر فيها أنداده . واختاروه قائداً لهم . وسام في مرحلة المحاربين فاكتسب خبراتها . وعندما تولى تحرير جريدة مويجثانيا ، قام بجولات واسعة في أرض الكيكويو وقابل الكثيرين من أفراد القبيلة ، وندراس معهم مشكلاتها ، واشترك في مجالس حكماء الكيكويو . وهم كبار القوم هناك - وتمرس بطرقهم في معالجة المشكلات . حتى السحر ، أخذ منه « كنياتا » بطرف ؛ فقد كان جده ساحرا وكثيرا ما كان يصحبه وهو صغير ليحمل حقيبة أدوات السحر . وأتاح له حياته في منطقة الكيكويو الوسطى - ولها شهرتها في فنون السحر - أن يزداد خبرة به .

وكان والده من أصحاب الأرض بين الكيكويو . ولما كان كنياتا أكبر أولاده ، فقد عثى الأب بتعليمه تراث قومه في حياة الأرض ، وشهد الكثير من مشكلاتها العامة والخاصة في وطنه .

بهذا كله ، جمع كنيانا خبرة أصيلة في مشكلات كينيا ،
وقدرة على التعبير عن هذه المشكلات والدفاع عنها ؛ ولهذا
أرسلته جمعية الكيكويو المركزية في عام ١٩٢٩ إلى لندن ،
ليشرح قضية قومه هناك أمام المسؤولين البريطانيين . وفي لندن
اتصل بالفايين . وغير اسمه إلى جومو . ومعناها عند الكيكويو
الريح الملتهب . أما كلمة « كنيانا » فيمكن أن نلاحظ التشابه اللفظي
بينها وبين كينيا : وطنه . وتدل الكلمة في لغة الكيكويو
على الغرابة في الملبس .

وتلذ كنيانا في جامعة لندن على الدكتور مالبينوفسكي
أستاذ « الانثروبولوجيا » ، وبإشرافه أعد كتابه عن قبيلة
الكيكويو ، ونشره لأول مرة عام ١٩٣٨ . وكتب الأستاذ
مقدمة الرسالة وجاء فيها : إنها من الكتب التي يمكن اعتبارها
— بحق — إضافات بناءة أصيلة « للامتوجرافيا » الإفريقية ،
كتبها باحث من أصل إفريقي نقي ، وأعيد طبع هذا الكتاب
عام ١٩٥٣ .

وعندما ظهر الكتاب أول مرة ، كتب الباحث الإنجليزي
دكتور ليكي عن كنيانا وزملائه من شباب الكيكويو
« إن هذا النفر من الشباب يعتبرون أنفسهم أصحاب رسالة ،

ونفوسهم تشتمل برغبة جارفة لياخذوا بأيدي قومهم ،
ويصححوا الأخطاء التي تحيا فيها كينيا .

واستطاع كينيا تا وقت حياته في لندن مدافعا عن قضية
كينيا ، أن يكتسب خبرات جديدة في رحلاته الكثيرة ،
فجال في شبال غرب أوروبا وفي روسيا ، واشتغل بتدريس لغة
الكيسكويو في مدرسة اللغات الشرقية بلندن ، وعمل في الزراعة
وقت الحرب ، وأحس مرارة التفرقة العنصرية . وفي عام ١٩٤٥
رأس في منشستر مؤتمرا للاتحاد الإفريقي ، كان هدفه تنظيم
المصالح بين الهيئات السياسية للسود في العالم كله ، وحضر
المؤتمر مندوبون من إفريقيا وجزر الهند الغربية والولايات
المتحدة ، وتولى أماته العامة « كوامي نكروما » ، وفي
عام ١٩٤٦ عاد كينيا تا إلى كينيا واستقر فيها بعد أن غاب عنها
سبعة عشر عاما .

ومنحه قومه مزرعة « إيشاويري » ومنزلا فيها . وعلى هذا
المنزل كان يرفرف علم اتحاد كينيا الإفريقي بألوانه الثلاثة :
الأسود رمز الشعب والأخضر رمز الأرض والأحمر رمز
الدم المراق في تحريرها ، ووسط العلم درع ورمح وسهم
ذهبية اللون .

وقاد كنيانا بعد عودته حركة التحرير في كينيا ، وتابع
الجهود التي بذلها قومه لتنظيم انفسهم ورفع مستواهم ونسبة
شعورهم ، فقد قاطع الكيكويو مدارس الإرساليات وأخذوا
في إنشاء مدارس خاصة بهم ، كما أنشأوا كلية للمعلمين أصبح
كنيانا الموجه لنشاطها .

واعتنق نفر من الكيكويو المسيحية . ولكن - كما يقول
جنر - كانت قشرة المسيحية بالغة الرقة في كثير من الأحيان ،
وكثيرون لم يستوعبوا الدين الجديد تماما ، ولم يجدوا من
المسيحيين الأوروبيين تطبيقا كريما لتعاليم المسيحية السمحة ،
ولذلك أنشأ الكيكويو لأنفسهم كنائس منفصلة .

كان كنيانا قبل سفره الأمين العام لجمعية الكيكويو
المركزية ، وفي أثناء الحرب العالمية الثانية أوقفت الحكومة
نشاطها ، ولكن الكيكويو أعادوا تنظيم أنفسهم سياسيا على
نطاق أوسع من نطاقهم القبلي ، فكونوا في عام ١٩٤٤ « اتحاد
كينيا الإفريقي » . وعندما ازداد شعور السخط على الحكومة
البريطانية أعلنت الأحكام العرفية واعتقلت رئيس الاتحاد ونائبه :
كنيانا وأوديدي وأغلقت مدارس الكيكويو ، وانفجرت
مورة ماو ماو .

وحاولت الحكومة البريطانية قبل اعتقال كنيانا أن تستعين به على تهدئة الثائرين ، وكانت الآلاف تتجمع للاستماع إليه ، وقد سبق له أن أمر قومه بمقاطعة البيرة الإنجليزية فقاطعوها والقبعات البريطانية فخلعوها ، وادّعت بريطانيا أن كنيانا لم يكن خالص النية في نصيح قومه بالبعد عن العنف ، ورغم عجزها عن إقامة الدليل ، فقد دعت إلى الخطابة فخطب ، وإلى نصيح قومه فنصح ، ولم يثر عليه أحد ، ورغم هذا ظلت النفوس ملتبة والجو متوترا ، ويران الثورة تمتد وألسنتها تتصاعد ...

كانت بريطانيا تعلم أن أطفال الكيكويوينغتون باسم كنيانا في أغانيهم ، وأن الشباب ينظرون إليه قائدا مخلصا لقضية كينيا ، والشيوخ يرون فيه الأمل الذي عاشوا من أجل تحقيقه . وكانت ترى المجتمع الإفريقي — رغم المظالم والتزاع الأرض — يأخذ في التطور وينشئ مدارس وكنائسه وينظم صفوفه في مجالات الحياة المختلفة ، وأدى هذا الوعي إلى قلق وتوجس بين المستوطنين الأوروبيين ، وتحول التوجس إلى ذعر وتحرش قابله بعض الإفريقيين بعنف ، فلصبرهم مهما طال حدود .

وبريطانيا لا تحتاج إلى مبررات كثيرة تستند إليها في تنفيذ

مآربها في تحطيم اتحاد كينيا الإفريقي ، وسجن كنياتا وأنصاره من زعماء كينيا وتشريد الإفريقيين هناك . ف عندما أيقنت أن المد الإفريقي آخذ في الارتفاع الصادق ، سارعت بإعلان حالة الطوارئ واعتقلت كنياتا في ٢١ أكتوبر ١٩٥٢ وحملته الطائرة إلى قرية كابنجوريا في المديرية الشمالية ، وشملت حركة الاعتقال كثيرين ، وعم الاضطهاد أرض الكيكويو ، ففرت جموعهم مذعورة إلى الجبال يتعقبها الرصاص ، وتحضرها السيارات ثم تلفها القيود وتسوقها السياط في قسوة بشعة إلى المنافى والمعتقلات .

واهتزت إفريقيا من حوادث كينيا ، وأعلنت كثير من الهيئات تأييدها لحركة التحرير هناك ، واحتجت على المظالم التى صببتها المحمية الأوربية على القرى الآمنة العزلاء ، وبدأت محاكمة كنياتا في ٤ ديسمبر ١٩٥٢ في قرية كابنجوريا النائية ، ودافعت عنه هيئة من المحامين بقيادة مستر بيرت المحامى البريطانى وجاءت هذه الهيئة من الهند وجزر الهند الغربية وغرب إفريقيا ، واحتج الدفاع على إجراءات المحكمة وظروفيها ، فلم تكن هناك مكتبة قانونية ، ولا مكان ملائم للإقامة ؛ حتى ماء الشرب كان مشكلة ، واصطنع بوليس كينيا أربعة وأربعين شاهداً ، على رأسهم

روسن مشارياً مبهجوا . وألقى كنياتاً دفاعاً رائعاً كشف به الستار
عن حقيقة المأساة التي تحيا فيها كينيا ، واستنكر العنف وتبرأ
منه . وخاطب القاضى « مكر » قائلاً :

« نحن لسنا مذبذبين ، ولا نهمر بأثماً لقينا منك العدل
او حممنا منك ما نحب أن نسمع ، نحن نهمر أن هذه القضية
قد رتبت بطريقة ترمى إلى خنق اتحاد كينيا الإفريقى ، وهو
المنظمة السياسية الإفريقية الوحيدة التى تحارب من أجل حقوق
الإفريقيين . إن الذى نمارضه وسنظل نمارضه هو مظاهر التمييز
فى المعاملة التى تسير عليها الحكومة ، سوف لا تقبل هذا سواء
كنّا فى السجن أو خارجه ، إن هذه الدنيا قد خلقت ليعيش
الناس فيها سعداء معاً ... »

وذكر كنياتاً أنه وزملاءه بذلوا أقصى الجهد لتعيش
الجماعات فى كينيا متوافقة والنفت إلى القاضى قائلاً :

« أنت كأروبي قد نحس أثماً نحمل لكم شيئاً من الكره ...
إن نشاطى كان ضد الظلم الذى حاق بالإفريقيين ، وإذا كنت
تظن أننا حين نطلب العدل للإفريقيين قد انقلبنا إلى ما تسميه
ماوماو ، فإننا نأسف لأنك جانبت الصواب ، إن الذى حملنا
له ، وسنظل نعمل له ، هو : المطالبة بحقوق الإفريقيين كبشر ،

وأن يتمتعوا بالطيبات التي يتمتع بها الآخرون . إننا نتطلع إلى اليوم الذي يحل فيه السلام بهذه الأرض ، ويظهر الحق ، وإننا — معشر الزعماء الإفريقيين — عملنا من أجل السلام . نحن بشر ولنا أسر ولا يمكن لأحدنا أن يغفر هذه الأعمال التي تظنون أننا متهمون بها ، باسم إخوانى لا أسأل أى رحمة ، إنما نسأل أن يأخذ المدل مجراء وأن تصحح الأخطاء الموجودة » .

وصدر الحكم بسجن كنيانا وأربعة من زملائه بالسجن سبع سنوات مع الأشغال الشاقة ، وصودرت مزرعة كنيانا وأعلن المسؤولون أنه سيخضع لقيود خاصة بعد انتهاء مدة سجنه .

ورأت حكومة كينيا — بعد إعلان الأحكام فى ٨ أبريل سنة ١٩٥٣ — ضرورة تخصيص حراسة قوية للقاضى « مكر » وحملته الطائرة إلى بريطانيا حيث يجد فيها الأمن .


واشتد ضغط المستوطنين الأوربيين على حكومة كينيا فأصدرت أمرا بحل اتحاد كينيا الإفريقى فى ٨ يونية ١٩٥٣ ، وادعت أنه غطاء لحركة ماوماو .

ومرت الأعوام ثقبلة كثيبه . وفوجئت « العدالة » البريطانية فى ٢٢ نوفمبر ١٩٥٨ بتطوع « مشاريا » — الشاهد الأول ضد كنيانا — بتسجيل شهادة جديدة . وأعلن رسميا — بعد أن عذبه

ضميره - أنه والشهود الآخرين قد أغرهم الحكومة ليشهدوا
ضد كينيا وأنها أنفقت ما يزيد على أحد عشر ألفا من الجنيهات
في شراء الشهود .

ومارت حكومة كينيا عندما قاد الزعماء الإفريقيون برئاسة
توم مبيوا حملة ضد الأحكام التي صدرت بناء على هذه الشهادات ،
وقدمت مشاريا للمحاكمة وصدر الحكم بسجنه ٢١ شهرا بعد أن
(ثبت) للمحكمة أنه مذنب . وكان الحكم في ١٥ أبريل ١٩٥٩ .
ووصفه القاضي بأنه خبيث ولا ضمير له من رأسه إلى قدمه ١١ .
ورغم اعتراف مشاريا الصادق بقي كينيا في سجنه
وظلت المعتقلات منطوية على من فيها من الأبرياء . ولا زالت
أجود الأرض تحت أيدي حفنة من الأوربيين . هذه الأرض
التي حرمت منها أمهاتها الإفريقيين وأجلائهم إلى مساحات ضيقة
أو غير ملائمة يقاسون فيها حياة مرهقة ، فلما ارتفع صوتهم
بالشكوى ، كونت بريطانيا لجان تحقيق حاولت إغراق الشعور
الإفريقي في سيل من التقارير ، فلما تماسك هذا الشعور ورفع
رأسه بطشت به الحكومة وشهدت كينيا أعواما دموية رهبة .
ولكن . . . كيف بدأت هذه القصة ؟

تسابق بين المستعمرين

 الاستيلاء على كينيا واتزاع أجود ارضها من أهلها ، حلقة من الجهود الاستعمارية التي بذلتها القوى الأوروبية للسيطرة على إفريقيا . ولشرق إفريقيا خصائص انعكست على الصراع بين الإفريقيين والمستعمرين ، كما انعكست من قبل على الصلات بين الإقليم ومراكز العمران البشرى التي اتصلت به . وتوضيح هذه الخصائص ، يحتاج إلى ذكر بعض الحقائق التي قد تعتبر جافة ، ولكنها تمثل الهيكل الذى يقوم عليه البناء :

فاصطلاح « شرق إفريقيا » يطلق الآن على اوغندة وكينيا وتنجانيقا والجزائر الساحلية للمقابلة فى المحيط الهندى ، ومجموع مساحة الإقليم نحو ٢ مليون كم^٢ ، أى ضعف مساحة الإقليم المصرى . ويمتد من خط عرض ٥° شمالا إلى خط عرض ١٠° جنوبا . فالإقليم استوائى ، ولكنه يمتاز عن بقية العروض المقابلة فى وسط وغرب إفريقيا بسميزات خاصة فى الموقع والتضاريس والمناخ والحياة النباتية وتوزيع اليابس والماء ، ولهذه السميزات آثارها العميقة فى أنماط الحياة البشرية ومشكلاتها .

والأقسام السياسية في الإقليم حديثة التكوين ؛ ولهذا سندع
أسماءها إذا ما رجعنا إلى المراحل السابقة للصراع الاستعماري
في القرن التاسع عشر ، وسننظر إلى الإقليم كوحدة طبيعية لها
خصائصها العامة ومصيرها المشترك الذي لا يعترف بهذه الحدود
المصطنعة .

ويطل شرق إفريقيا بجهة بحرية طويلة على المحيط الهندي ،
وتصطدم أمواج المحيط الدافئة بسلسلة طويلة من الحواجز
المرجانية تمتد موازية للشاطئ ، وترتفع فوق المياه الساحلية
جزر تباين مساحاتها ، وأهمها جزيرة تانزانيا وجمبا ، وتمدان
العالم في الوقت الحاضر بنحو ١٠ إنتاجه من القرنفل ، هذا
فضلا عن الدور الكبير الذي قامنا به في تاريخ شرق إفريقيا
ونشر الحضارة العربية فيه .

وإذا ما اتجهنا من الساحل إلى الداخل ، رأينا أمامنا سهلا
ساحليا يختلف ضيقا واتساعا ، شديد التأثير برطوبة المحيط ،
ويرتفع فوله نخيل جوز الهند وأشجار البواباب الضخمة ،
وتأخذ الأرض بعد هذا في الارتفاع إلى الهضبة الإفريقية التي
تصرف على السهل بمحافات وانحطة المعالم . وتقل فوق الهضبة
موارد المياه ، وينتشر ذباب تسي تسي - ناقل مرض النوم -

فيحول دون تربية الماشية في أجزاء واسعة . وتبدو امامنا بعد هذا مرتفعات ذات تربة بركانية غنية ، يزداد فيها المطر وتعتدل الحرارة ويخفئ مرض النوم ويزدحم السكان .
هذه المرتفعات من أهم مناطق الاستقرار البشري في شرق إفريقيا . ومن قديم استقرت فيها القبائل الإفريقية : تزرع أرضها وترعى مراعيها وتستغل غاباتها ، وإلى هذه المرتفعات اتجهت أنظار الأوربيين في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . ومن أجل هذه المنطقة يدور الصراع بينهم وبين الإفريقيين . وتحد الأراض بنا بعد هذا غربا إلى الأخدود الإفريقي العظيم ، ثم تعود مرة أخرى إلى الارتفاع في الحافة الغربية من الأخدود حيث يزدحم السكان ، وتتدرج الأرض بعد هذا هابطة في اعتدال إلى هضبة البحيرات حيث منابع النيل الاستوائية .

ومن قديم اتصفت أسباب التجارة بين آسيا وشرق إفريقيا ، واستطاعت السفن المصرية من المهد الفرعوني أن تصل إليه عن طريق الملاحة في البحر الأحمر والدوران حول القرن الإفريقي . وانتظمت طرق التجارة بين الشاطئين الإفريقي والآسيوي بعد أن كشف الملاحون سر الرياح الموسمية وهبوها إلى آسيا صيفا

ومنها شتاء ، وكان ظهور الإسلام حاملا قويا في توغل النفوذ العربي والإسلامي في داخل شرق إفريقيا ، وأقام المسلمون مراكز استقرار على طول الساحل تمتد من الصومال شمالا إلى «موزمبيق» جنوبا ، وبدأ عهد من السيادة العربية الفارسية من القرن العاشر الميلادي ، وصل إلى ذروته فيما بين القرنين الثاني عشر والرابع عشر ، واستقرت الحضارة الإسلامية على طول الشاطئ الشرقي ولا زالت كذلك حتى الآن .

والمسلمون لم يكونوا تجارا فقط ، وإنما كانوا رسل حضارة : كانوا دعاة حملوا معهم الإسلام ونشروه ، وزراعا أدخلوا زراعة جوز الهند وقصب السكر والأرز والقطن والمانجو والمواخ ، وأحدثوا بذلك تطورا كبيرا في اقتصاديات شرق إفريقيا .

وعندما دار البرتغاليون حول رأس الرجاء الصالح وشاهدوا شرق القارة ، أدهشهم ما رأوه من مدن عامرة ذات حضارة ، وحكومات مستقرة ، ووجدوا أنفسهم أمام الملاحين العرب المزودين بالخرائط والأجهزة البحرية ، وتولى هؤلاء توجيه « فاسكو داجاما » إلى الهند مستفيدين من الرياح الموسمية .

وبدأت الحرب عنيفة بين الدول العربية الإسلامية في شرق إفريقيا والقوى الغازية الجديدة ، واستطاع البرتغاليون أن يسيطروا على مراكز العمران هناك ، وانتهى بذلك عهد النهضة الإسلامية الأولى في الإقليم ، ولم يتوغل البرتغاليون كثيرا في الداخل ، وكانوا يحصلون على ما يحتاجون إليه من خيرات الإقليم عن طريق المبادلة مع التجار ، وأدخلوا بعض الغلات الزراعية كالذرة الشامية والبطاطا والقرع والطماق ، وانتشرت زراعة هذه الغلات داخل الإقليم .

فإذا ما رجعنا إلى النشاط العربي في القرن السابع عشر وجدنا نشاطا جديدا دينيا وسياسيا وتجاريا في إمامة عمان على الخليج العربي . ومنذ منتصف ذلك القرن تطلعت الإمامة إلى طرد البرتغاليين واسترداد الأرض المفقودة في شرق إفريقيا وتطهيره من النفوذ البرتغالي ، وركز هؤلاء جهودهم في «موزمبيق» ولا زالوا فيها حتى الآن ، وفي أوائل القرن الثامن عشر حاول البرتغاليون استعادة مراكزهم في شرق إفريقيا ، مستعينين في ذلك ببعض الولاة المحليين ، ولكن إمام عمان سارع إلى إحباط المؤامرة ورحل البرتغاليون من شرق إفريقيا نهائيا عام ١٧٣٠ ولم يتركوا وراءهم في حياته إلا أثرا ضئيلا . فالبرتغاليون كانوا حكاما قساة

ضاق السكان بمظالمهم ، وكانوا ينظرون إلى شرق إفريقيا كمعبر إلى الهند فلم تنبجه أنظارهم إلى تميته والاستقرار فيه .
ومن وقت أن تولى السيد سعيد أمر إمارة عمان (١٨٠٤ - ١٨٥٦) بذل جهوده في مد نفوذه على الساحل الإفريقي وتقوية زنجبار ، ونقل إليها مركز حكمه عام ١٨٤٠ وترك أحد أولاده حاكما على مسقط ، ويعتبر سعيد أعظم حاكم عربي شاهده شرق إفريقيا . فقد استطاع أن يرفع من شأن الإمامة ، وبدأ في تأسيس مدينة زنجبار على الجزيرة وفي عام ١٨٣٢ جعلها عاصمة ولاياته الإفريقية ، وامتد نفوذه على الساحل من مقديشو شمالا إلى تونجي جنوبا وهي مسافة تقدر بأكثر من ١٦٠٠ كيلومتر ، كما امتد نفوذه أيضا داخل شرق إفريقيا ووسطها حتى وصل إلى حدود الكنفو وأوغندا وروديسيا . وانتشرت في هذه الأجزاء كلها شبكة من خطوط القوافل تربط بين الساحل وكل من شواطئ بحيرة فيكتوريا وتنجانيقا ونياسا ، وتابع توغله في الأجزاء الشرقية من الكنفو ، وعلاصيته حول البحيرات العظمى حتى قيل في تلك الأيام : « إن الناس على شواطئ البحيرات يرقصون على أنغام زنجبار » . وانتشرت القرى العربية في كينيا وتنجانيقا والأجزاء الجنوبية

من الصومال ، ووصل بعض المستوطنين العرب إلى مراكز الزعامة بين القبائل الإفريقية تحت سيادة سعيد . وحرصا على سلامة الدولة أوصى سعيد بتقسيمها بين ولديه : يتولى أحدهما حكم القسم الإفريقي ، والثاني حكم القسم الآسيوي . وكان الرجل بعيد النظر ولعله أدرك صعوبة الجمع بين القسمين الآسيوي والإفريقي . وتولى ابنه ماجد حكم القسم الإفريقي ، وأراد أخوه السيطرة الكاملة على الدولة ؛ فاستنجد ماجد بريطانيا ، وكان لها أكثر من مصلحة في التدخل ، واستطاع الأسطول البريطاني أن يقر الوضع الذي أوصى به سعيد قبل موته ، وكونت بريطانيا لجنة لتخطيط هذه السياسة ، فانفرد ماجد بحكم القسم الإفريقي وأصبح يحمل لقب سلطان زنجبار ، وضمت بريطانيا حدود الدولتين الجديدتين في وثيقة تم توقيع الأخوين عليها عام ١٨٦١ . ولم يعمر ماجد طويلا . وخلفه أخوه السيد برغث عام ١٨٧٠ . ومع مزاياء الشخصية الكثيرة إلا أنه كان ميالا إلى الإسراف . وخلفه أخوه الأصغر السيد خليفة (١٨٨٨) وفي عهده حدث تقسيم شرق إفريقيا بين الدول الأوربية الاستعمارية .



كان الاستثمار الأوربي أول الأمر يكتفى بالجزر والنقط

الساحلية يتخذها مرا كز لجميع خيرات القارة ، تاركا التوغل في الداخل لشركات تحت نفوذه وتجار محليين يعملون لحسابه ، وأخذت الدول الأوربية في الامتداد على الساحل ، ثم جاءت بعد هذا مرحلة ثالثة بالتوغل في الداخل والسيطرة عليه :

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر نشطت جهود الكشف الجغرافي في إفريقيا ، وشجعها المطامع الاستعمارية الأوربية ، وكانت بريطانيا تسيطر وقتئذ على الهند ، مما جعلها على مقربة من شرق القارة ، وعلى صلة مباشرة بتطوراتها .

ومن مدن الساحل وجزائره تقدم كاشفون من أهمهم : سبيك ، وبرتون ، وجرانت . واستطاع سبيك كشف بحيرة فكتوريا عام ١٨٦٢ ، وكانت البحيرات العظمى معروفة للتجار العرب . وهم الذين تولوا قيادة الطريق في الرحلات التي قام بها الأوربيون ، فالكشف الجغرافي هنا في الواقع عبارة عن تسجيل علمي وإعلان للمعلومات التي كان يعرفها السكان المحليون والتجار العرب الذين كانوا يتعاملون معهم ، وأثارت الاكتشافات المطامع الأوربيين ودفعتهم إلى التوغل في قلب القارة ومحاولة السيطرة عليها . وفي شرق القارة كان التنافس بين بريطانيا وألمانيا .

أما بريطانيا فتقدمت تحت راية العمل الإنساني ومكافحة

الرقيق ، وهذه التجارة في إفريقيا كانت تهدف - أول ما تهدف - إلى مد العالم الجديد بمحاجته من اليد العاملة الرخيصة : وسبق أن قامت السفن البريطانية بدور كبير في هذه التجارة بين غرب القارة والعالم الجديد عندما كانت الولايات المتحدة تابعة لبريطانيا ، وكان من مصلحتها أن يزدهر الاقتصاد هناك وأن تتوفر الوسائل المعينة عليه مهما كانت طريقة هذا التوفر . ولم يكن عند التجار البريطانيين ولا الحكومة البريطانية ما يمنع من اتخاذ الإنسان سلعة تستهلك حيويتها في حقول العالم الجديد ، وتغير الموقف بعد حرب الاستقلال الأمريكية ، فلم تعد الولايات المتحدة حقل لإنتاج بريطاني ، واشتدت عناية بريطانيا بإفريقيا ، وانعكست هذه العناية رغبة في الاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من القارة والاحتفاظ باليد العاملة فيها ، ولم تكن هناك وسيلة تحقق أهدافها أفضل من محاربة الرقيق .

وفي ظل الدفاع عن الكرامة الإنسانية ، استطاعت بريطانيا أن تحتفظ بالإفريقيين لتستغلهم بعد هذا في الإنتاج الاقتصادي المحلي . واستطاعت أن تبسط نفوذها على الحكام الإفريقيين وتبعث عملاءها وجنودها إلى قلب القارة ،

وأن تحطم القوة البحرية العربية في المحيط الهندي ، وإن تمهد السبيل للسيطرة على شرق إفريقيا .

وفي عام ١٨٨٣ عقدت بريطانيا معاهدة مع السلطان برغش ، تقضى بتحريم تصدير الرقيق من شرق إفريقيا وإغلاق أسواق الرقيق في جميع ممتلكاته ، وزادت هذه المعاهدة من نفوذ بريطانيا في شرق القارة ، ومهدت لهذا كله بتعيين «جون كيرك» قنصلا عاما ومندوبا سياسيا لها في زنجبار ، واستطاع كيرك أن يكسب ثقة السلطان وأن يصبح القوة المحركة لسياسة زنجبار ، إلى درجة أنه أقنع السلطان بتعيين بريطاني هو «لويد مائوز» أميرالايًا لجيشه . واستطاع «وليم ماكينون» - وهو مؤسس شركة ملاحية بين المحيط الهندي وأوروبا - أن يسيطر على تجارة السلطنة . وبهذا تمكنت بريطانيا من أن تتحكم في أكبر قوة محلية - وهي سلطنة زنجبار - وتسيطر عليها سياسيا واقتصاديا وعسكريا ، وثبتت بذلك أقدامها في شرق إفريقيا التي زادت أهميته كثيرا بعد فتح قناة السويس للملاحة العالمية ، ونشطت بريطانيا في التعرف على خيرات الإقليم الداخلي ، ومن أهم مظاهر هذا النشاط ما قام به « جوزيف تومسون » بين عامي ١٨٨٢ - ١٨٨٤ تحت رعاية الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية .

سافر تومسون من ممبسة على الساحل حتى بوسوغا على الشاطئ الشمالى لبحيرة فكتوريا ، وكشف أهم الظاهرات التى يتميز بها شرق إفريقيا ، ووثق جون كيرك فى الوقت نفسه روابطه مع زعماء منطقة كلنجارو وشجع إرسال بعثة علمية إلى هذه المنطقة الجبلية الهامة ، وقامت هذه البعثة برئاسة جوليستون عام ١٨٨٤ ، واستطاع فى بضعة شهور قضائها فى حيل كلنجارو أن يعقد معاهدات مع كثير من زعماء الجبل ، وأرسل إلى كيرك تقريراً يذكر فيه مزايا المنطقة المرتفعة . وكان رد بريطانيا مشجماً على دعم هذا النشاط ، ومع أن معاهدات جوليستون كانت الأساس الذى تكونت به شرق إفريقيا البريطانية ، إلا أن منطقة « كلنجارو » نفسها كانت فى التقسيم من نصيب ألمانيا ، وكان تكوين هذه الشركة البريطانية عام ١٨٨٦ ، وصدر مرسومها عام ١٨٨٨ .



أما ألمانيا فقد استطاعت ابتداء من عام ١٨٧٠ أن تصبح أكبر قوة عسكرية فى أوروبا ، وتقدمت الصناعة فيها تقدماً كبيراً ، وعظم إنتاجها من الصناعة الثقيلة ، ونبطت تجارتها الخارجية .

وأخذت تتطلع إلى مناطق استخراج المواد الخام وأسواق الاستهلاك .

وشاهد النصف الثانى من عام ١٨٨٤ عملين خطيرين قام بهما الألمان فى السياسة الإفريقية :

الأول : دعوة ألمانيا الدول المهتمة بإفريقيا إلى مؤتمر يعقد فى برلين لمناقشة الشؤون الإفريقية ، وصدرت قرارات مؤتمر برلين فى فبراير ١٨٨٥ ، ووافقت فيها الدول المجتمعة على أسس تقسيم القارة فيما بينها . ومن أهم الأسس التى أقرتها : أن احتلال أية دولة منها لأية مساحة فى إفريقيا لا يكون فعليا إلا بعد إخطار الدول الموقعة على الاتفاقية ، وأن لكل من هذه الدول الحق فى احتكار التجارة مع السكان المحليين ما دامت قد ارتبطت معهم بمعاهدة . ويمثل مؤتمر برلين فاتحة عهد من التسابق المحموم للسيطرة على القارة وشعوبها ومقدراتها وتحطيم الزمامات المحلية .

أما الثانى : فغزول دكتور « كارل بيترز » الألمانى متخفيا فى ميناء دار السلام ، ثم انسلاله منها إلى شرق إفريقيا . وهناك أخذ يتجول مع بعض رفاقه ليحصل على وثائق ومعااهدات يتنازل بها الحكام المحليون عن أرضهم للقوى الاستعمارية الجديدة . ومع أن لفاط يترز كان فى تنجانيقا الحالية ، إلا أن

صراحته التي شرح بها طريقة الاستيلاء على الأرض ، تفضح الأسلوب الذي اتبع - مع تعديلات جزئية - في كل من كينيا وأوغندا وكثير من أقطار إفريقيا المدارية . ويؤكد لنارد وولف « وقليل من الكاشفين ورجال الاقتصاد الاستعماري ، من كانوا في مثل صراحة دكتور بيتز التي شرح بها للعالم أساليب الحصول على المعاهدات (الشرعية) التي مكنتهم من السيادة على حكام إفريقيا » ويعقب على هذا بقوله : « ينبغي أن نلاحظ أن كل الدول الاستعمارية في أوروبا لجأت إلى مثل هذه المعاهدات في سلب الإفريقيين سيادتهم وأرضهم » وينقل وولف عن أحد قناصل بريطانيا في الكونغو : « إن أية دولة أوربية تستطيع امتلاك أى جزء من إفريقية بالقماش والخمور . . ومنها من استولت على مساحات كبيرة نظير بضعة أثواب مطرزة ومجموعة من المناديل وأغطية الرأس وزجاجات الخمر » .

كان بيتز قبل وصوله إلى قرية الرئيس الإفريقي أو الحاكم ، يرسل إليه رسولا يحمل الهدايا ويستأذن في إقامة معسكر ، ويدعو الحاكم إلى مائدة موفورة الطعام والشراب يتبعها تقديم الهدايا . وفي هذا الجو « الأخوى » يعرض بيتز على الحاكم أن يوقع وثيقة صداقة مع الامبراطورية الألمانية . ويقرأ أحد

المراقبين النص الألماني الذي لا يفهمه الحاكم ، ثم يرفع العلم
 الألماني وتطلق النيران تحية له ، ويل هذا مشروب آخر ، وأحيانا
 - زيادة في توثيق الصداقة - يستحم بيترز والحاكم معا ..
 واستطاع بيترز في ثلاثة أشهر أن يحصل على أكثر من
 عشر معاهدات ، تنازل فيها أصحابها عن مساحة شاسعة من شرق
 إفريقيا . وفي هذه الوثائق أمور غريبة : فالحاكم فيها يتنازل لبيترز
 - ممثل الجمية الألمانية - عن أرضه إلى الأبد ليعمل فيها ما يشاء ،
 وله الحق المطلق في استغلال التربة السطحية وما تحتها ومواردها ،
 وإدخال ما شاء من الأنظمة فيها ، وفرض ضرائب وإنشاء
 جمارك . . . ومقابل هذا ترى التزامات غامضة : فالشركة تحترم
 ملكية الحاكم لجزء خاص ، وتدفع له إيجارا في شكل ماشية
 أو سلع تجارية يحدد مقدارها أو ثمنها مقدما وشفويا .
 وليس من المعقول أن يتنازل حاكم نظير أكلة أو هدية
 عن وطنه . والأشد من ذلك عجبا أن تدافع الدول الاستعمارية
 عن شرعية هذه الوثائق ، مع أن هؤلاء الحكام الإفريقيين
 كثيرا ما قامت بينهم أقصى الحروب من أجل حقوق الرعى
 واستغلال أرض الزراعة ، وليس هناك من تفسير لما حدث غير
 أن هؤلاء الحكام لم يعرفوا مضمون هذه الوثائق ، ويذكر

دكتور رويس في كتابه عن تاريخ شرق إفريقيا كيف أن زعماء إفريقيا وقع معاهدة مع ييتز وأعلن على الملأ أنه لم يكن في يوم من الأيام تابعا لسلطان « زنجبار » ، وأنه لم يسمع أبدا عن وجوده ، مع أنه يستطيع أن يرى زنجبار بوضوح من موطنه في ضوء النهار !!

إلى هذا الحد كان الميث بالحكام واستقلال بساطتهم .
وحمل ييتز وثائقه إلى ألمانيا في فبراير ١٨٨٥ ، ومنحته الحكومة بعد وصوله مرسوم تأسيس « الجمعية الألمانية للاستعمار » ، وسارعت بإعلان دول اتفاقية برلين بما حصلت عليه الشركة من أراض وحقوق سيادة في بعض الممتلكات التابعة لسلطنة زنجبار ، واحتجّت زنجبار على ذلك وكررت احتجاجها وحاولت التحكيم ، وكان رد ألمانيا أن هذه الأراضي لا علاقة لها بزنجبار .

وكانت ألمانيا تدرك أن مشكلتها ليست مع زنجبار ولكن مع لندن . . التي جاء ردها على برلين سريعا « هناك غموض في اتساع ممتلكات زنجبار ، والحكومة البريطانية لا تمنع أن تستعمر ألمانيا بعض هذه الأجزاء ، وهناك مشروع يقوم به بعض المستعمرين البريطانيين بين الساحل ومناجم النبل لإنشاء

خط حديدي بينهما » واقرحت لندن تعيين الحدود بين منطقتي نفوذ الدولتين .

وكانت لندن تقصد بجماعة الاستعماريين البريطانيين جمعية شرق إفريقيا البريطانية ، التي تكونت عقب إعلان « بيترز » جمعيتها الألمانية ، والتي - أي الجمعية البريطانية - تحولت فيما بعد إلى شركة شرق إفريقيا الإمبراطورية البريطانية ، وأخذت في ضم ما تستطيع ضمه من أراضي شرق إفريقيا شمال المنطقة الألمانية - أي في كينيا الحالية - مستترة بالدوافع الإنسانية وتمدين القارة .

وبناء على اقتراح لندن ، تكونت اللجنة المشتركة من ممثلي بريطانيا وألمانيا لتقسيم شرق إفريقيا ، وصدر تقريرها في يونيو ١٨٨٦ ، وقرر للسلطان حقوق سيادة على جزيرتي زنجبار ومبا ، وعلى شريط ساحلي عرضه عشرة أميال بين مقديشو شمالا وإفريقيا الشرقية البرتغالية جنوبا . وتبذلت المذكرات بين الدولتين وانتهت بتوقيع معاهدة في السنة نفسها ، اتفقا فيها على حق السلطان في الجزيرتين والشريط الساحلي وتقسيم الأرض الداخلية إلى منطقتي نفوذ : الشمالية بريطانية والجنوبية ألمانية ، وتحت الوعد والوعيد وافق السلطان على ذلك ، وخطت بريطانيا خطوة أخرى بالحصول من السلطان

على امتيازات في المنطقة الساحلية لم ينل السلطان مقابلها في الواقع إلا مبلغا يعادل رسوم الجمارك .

والأسلوب الذي اتبعته الدولتان هنا ظاهر التمسك ، ففي بقية أجزاء إفريقيا كان للدولة التي تسيطر على الساحل أن تسيطر على ظهره - أي الأراضي الواقعة وراءه - أما في شرق إفريقيا ، فاعترفت الدولتان بسيادة السلطان على الساحل ، واقتسمتا الداخل ، ثم عادت بريطانيا لتسيطر على الساحل باسم الإيجار ، وخذعت السلطان ماليا : فقد اتفقت الدولتان - بريطانيا وألمانيا - على إعطاء السلطان ١٠٪ من صافي أرباح أية شركة تؤسس بعد دفع أرباح مساهمين تعادل ٨٪ ، وكان هذا أمرا وهميا ؛ لأن الشركات لم توزع أكثر من ٨٪ . وبهذا لم يأخذ السلطان شيئا إلا قيمة الإيجار السنوي وهو ١٦٠٠٠ جنيه .



سبقت الإشارة إلى تكوين شركة شرق إفريقيا الإمبراطورية البريطانية عام ١٨٨٦ وصدور مرسوم تأسيسها عام ١٨٨٨ ، وتولت هذه الشركة حكم المنطقة الواسعة الممتدة من بحيرة على الساحل حتى بحيرة فكتوريا - أي كينيا الحالية تقريبا ، وتولى أمر إدارتها في العامين الأولين سير جورج ماكزوي ،

وكانت مهمة الشركة أكبر من طاقتها ، فقد كان من المنتظر أن تسيطر على الظهير كله حتى البحيرات العظمى ، وهناك - حول منابع النيل الاستوائية - اصطدمت بريطانيا بفرنسا . واستطاعت بقوة الحديد والدم - تحت قيادة « لوجارد » - أن تحطم نفوذ المبشرين الفرنسيين وثورات الإفريقيين والعرب وتستولى على مقاليد الأمور في أوغندة .

وطلت الأرض بين نهر أومبا ومبسة جنوبا ، ونهر جوبا والصومال شمالا ، تحت سيطرة الشركة حتى عام ١٨٩٤ ، وعندما تسلمت بريطانيا مقاليد الحكم في أوغندة ، ظهر واضحاً أنه لا يصح أن تستمر سيطرة الشركة على المنطقة بين أوغندة والساحل ؛ ولهذا - في السنة نفسها - ألغت الحكومة الشركة وعوضتها بمبلغ ٤٥٠ ألف جنيه ، وفي أول يولية سنة ١٨٩٥ تولى سير آرثر هاردنج حكم شرق إفريقيا البريطانية وهي كينيا الحالية .

وأخذت بريطانيا في إخضاع الساحل والظهير المشرف عليه ، وتحطيم القوى العربية التي كانت تحكم مراكزه الحيوية ، وتحت ستار إلغاء الرقيق قامت بريطانيا بسلسلة من العمليات الحربية لم تستطع القوى المحلية أن تصمد طويلاً أمامها .

واضطرب السلطان مبارك - آخر سلاطين بيت المزعوي الذي كان يحكم الساحل - إلى الفرار إلى القسم الألماني من إفريقيا الشرقية ، وأخضعت بريطانيا القبائل الداخلية التي رأت في الوافدين أعداء جددا .

وفي مطلع القرن العشرين ، كانت محمية شرق إفريقيا (كينيا الحالية) تشمل المديرية الشرقية في أوغندا حتى سواحل بحيرة فيكتوريا ، وسفوح جبل إلجُن والساحل الجنوبي الغربي لبحيرة رودلف ، ومن الجنوب كانت تحدها منطقة النفوذ الألمانية ، وبينهما الحد الألماني البريطاني ، وفي الشمال دخلت بريطانيا في مفاوضات مع أئوييا وصلت بها أئوييا إلى الركن الشمالي الشرقي من بحيرة رودلف ، ومن هذه النقطة يمتد الحد إلى نهر جوبا حتى البحر ، وكانت المساحة وقتئذ نحو ٢٠٠ ألف ميل^٢ ، ومجموع السكان قدرته بريطانيا بنحو ٤٠٠.٠٠٠ ر٤٠٠٠٠ نسمة .

وشاهدت حدود كينيا تعديلات بعد الحرب العالمية الأولى ، فقد ظلت « محمية » من الناحية الرسمية حتى عام ١٩٢٠ ، وحل البريطانيون في شرق إفريقيا محل الألمان المهزومين . وكينيا الحالية قسمان : المستعمرة التي سبقت الإشارة إليها ،

والحمية وهى النطاق الساحلى المؤجر من سلطان زنجبار ،
ولا فرق - من الناحية العملية - بين الإدارة البريطانية فيها .
وفى عام ١٩٢٤ أبرمت بريطانيا مع إيطاليا تنازلت
بمقتضاها كينيا إلى الصومال الايطالى عن كل من نهر جوبا
وعن شريط مجاور من الأرض القاحلة .

وفى عام ١٩٢٦ نقلت - إلى كينيا - تبعية شمال شرق أوغندا
والأرض المشرفة على شمال غرب بحيرة رودلف ، وبهذا أصبحت
مساحة كينيا (المستعمرة والحمية) ٢١٩٧٣٠ ميل^٢ ، وأصبح
فيها نهر ملاحي واحد : هو نهر تانا ، وهو ليس ملاحيا
فى كل أجزائه .

ويمكن الآن أن نقسم سطح كينيا إلى أربعة أقسام رئيسية
من الشرق إلى الغرب ، فهناك أولا : السهل الساحلى ، ثم الهضبة
وإقليم الأخدود بمرتفعاته البركانية التى تشرف عليه ، حيث
الخصوبة واعتدال الحرارة . ووفرة المطر ، ثم إقليم هضبة
البحيرات .

وأهم السكتل الجبلية: كينيا ، وإلجُن ، وسلسلة ابردارى التى
تحد منطقة الاستيطان الأبيض من الشمال ، وهذه الجبال هامة ،
لأنها تقع فى قلب منطقة الكيكويو وهى ذات منحدرات

وعرة ، وتغطيها الأشجار وغابات البامبو ، وفيها دار صراع
مرير بين الثوار وقوات الحكومة .

ومن الناحية العمرانية يمكن أن نميز في كينيا بين قسمين
أساسيين : المرتفعات الداخلية حيث تتركز الحياة الآن ، وبقية
كينيا بما فيها الصحراء الشمالية والسهل الساحلي والهضبة ، ولكل
منهما مشكلاته التي صرفت الأوربيين عن استيطانه .

وسكان كينيا الآن نحو ٦ مليون . وحوالي ثلاثة أرباعهم
يعيشون حيث يزيد المطر عن ٧٥ سم في العام ؛ ولذا نجد أن
ثلاثة أرباع كينيا تكون ما يسمى بمديرية الحدود الشمالية ،
وبها أو على الأصح في بعض أجزائها حياة رعوية متنقلة .
أما الربع المنتج فهو المرتفعات حيث تتوفر ظروف الاستقرار ..
وإلى هذه المنطقة اتجهت أنظار المستعمرين واتخذوا منها وطننا
أطلقوا عليه اسم « المرتفعات البيضاء » .



المرتفعات البيضاء

مقدمة المرتفعات البيضاء وطن جديد من أوطان المستعمرين في إفريقيا الوطن لم يكن خاليا من سكانه ولا أرضا مباحة ، ولكنه كان معمورا يزرع الأهالي أرضه ، ويعرون مراعيه ، ويستغلون غاباته .

وللاستثمار في شرق إفريقيا ووسطها وجنوبها طابع خاص هو « الاستيطان » ، ذلك لأن ارتفاع الأرض واعتدال الحرارة وتوفر المطر ، جعل من المرتفعات منطقة تفرى المستعمرين بالاستقرار ، وحاول هؤلاء أن يتخذوا منها « محورا أبيض ترتقى حوله القارة السوداء » .

ويختلف هذا الوضع عما نجد في غرب إفريقيا مثلا باستثناء أجزاء محدودة ، فهناك ترتفع الحرارة وتشتد الرطوبة ويقل الفرق بين فصول السنة فيصبح المناخ مرهقا غير صالح للاستيطان الأوربي . ويتخذ الاستثمار صورة أخرى هي « الاستغلال الإقتصادي » معتمدا على الجهد اليدوي المحلي في استنزاف ثروات الإقليم ، مكنتها بأعداد قليلة من الإداريين وقوات عسكرية

تكتفى لحفظ النظام وفرض السلطان . ويبقى المجتمع في صيغته العامة « إفريقيا » ، تنحصر أهداف الاستثمار في الحصول على خيراته .

فالفروق المناخية وانعكاساتها على الأسلوب الاستثمارى ، لها أعمق الأثر على طبيعة العلاقة بين الإفريقيين والمستعمرين ، ومع أن الاستثمار شر كله ، إلا أنه أشد ضراوة وقسوة عندما يكون استيطانا تحيا به جالية غربية في المحيط الإفريقى ، فهى تحاول أن تزيد من عددها وتنزع الأرض من أهلها ، وتطبق سياسة من التفرقة العنصرية ، وتعيد بناء المجتمع على أساس لوني صارم ، تستهلك فيه طاقة الإفريقيين فى العمل البدنى فى الحقل والمنجم والمصنع ، ولا تعطى لهم من فرص التقدم والتطور إلا بعض ما تحتمه مصالح الاستثمار نفسه ، فبأبى الترقى الإفريقى ، المحدود المدى ، القصير الخطوات ، رغم أنف المستعمر ، وتحاول القوى الإفريقية أن تتجمع رغم الضغوط ، وأن تحافظ على كيائها ما استطاعت ، وأن يشكون منها تيار من الوعى . ولا يلبث هذا التيار أن يصطدم مع مصالح الاستثمار . وتتحدد بذلك جهة جديدة من جهات الصراع بين الإفريقيين والمستعمرين . ويزداد تعقد المشكلة حين يكون لها أكثر من طرفين :

فشرق إفريقيا وجنوبها يواجهان آسيا الموحية بملايين سكانها ،
ومن قديم اتصلت الأسباب بين الإقليمين ، ومع مجيء الاستعمار
وحاجته إلى اليد العاملة الرخيصة الماهرة ، بدأ في استيراد
الآسيويين للعمل أولا في مد الخط الحديدي من الساحل إلى
منابع النيل الاستوائية ، وأخذت أعدادهم في الزيادة إلى أكثر
مما رسم المستعمر . واستقر الآسيويون وتكاثروا وتداعوا ،
إلى شرق إفريقيا ، يراهم الأوريون دونهم ، ويرون أنفسهم
فوق الإفريقيين ، وأصبح مجتمعا كينيا كعلامة المرور بألوانها
الثلاثة ، لكل منها دلالة المميزة : الأوريون في القمة
والآسيويون في الوسط ومعظم الإفريقيين - أصحاب الحلق الأول
- في ذيل القائمة ، ومع حدوث بعض التطور الذي أدى إلى
بعض التداخل الطبقي في المحيط الاقتصادي والسياسي إلا أن
الصورة العامة ظلت موسومة بالتفرقة العنصرية ، والتركيب
الثلاثي ، وهي صورة تختلف عما نجد في غرب القارة ،
ولنحاول الآن أن نرى كيف ظهرت المشكلة وتعمدت ثم انتهت .

* * *

أصبحت كينيا في مطلع القرن العشرين من نصيب بريطانيا ،
فما الذي رآه الأوريون فيها عندما دخلوها ؟

هنا نجد أنفسنا على مفرق طرق ، فالكتاب الاستعماريون لهم وجهة نظر معينة ، والإفريقيون والثقفون من الأوربيين لهم وجهة أخرى .

فالمستعمرون يحاولون أن يبرهنوا على أن الإقليم - بعامة - كان في درك خفيض من البؤس والاضطراب والفوضى ، وأنه كان في « جاهلية » عمياء لم يخرج من ظلماتها إلا بمجيء « الأنبياء » الأوربيين الجدد ، فبدلوا الناس من بعد خوفهم أمنا ، ومن المجاعات ازدهارا ورحمة .

وكان السكان يحترفون الزراعة المتقنة والرعى ، وفي ظل هذا النظام ، كان الإفريقي يزرع أرضه فإذا أجهدا تركها إلى قطعة أخرى ، ثم عاد إليها بعد أن تستعيد قوتها ، أما الراعى فيحتاج إلى مساحة واسعة من الأرض يسرح فيها بماشيته ، ولا يكاد يستقر في مكان واحد وإن كان يتجول بين أمكنة معروفة ، تكاد تكون ثابتة ، ولم تكن عند هؤلاء وسائل طبية يقاومون بها الأوبئة البشرية والحيوانية ، واقتضى تنازع البقاء أن تقوم حروب بين القبائل .

والتقط الأوربيون هذين الحيطين : نمط الحرفة ومستوى الحياة ، ونسجوا منهما القصة التي حاولوا بها تبرير استثمارهم كينيا .

أما الحيط الأول - الحرقه - فذكروا فيه أن الإفريقيين لم يعرفوا نظام الملكية الخاصة في الزراعة أو الرعى . فالملكية كانت مشاعة . كانت الأرض ملك القبيلة ، وعلاقة الإفريقى بها علاقة انتفاع فقط .

والحيط الثانى - المستوى - فذكروا فيه كيف أن الإفريقيين كانوا وقود الحروب الداخلية التى تشتمل نازعاتها بين القبائل ، وكانوا ضحايا الأوبئة والجاعات ، وأن هذا كله هبط بعدد السكان فقدرهم « هاردنج » - فحصل بريطانيا العام فى زنجبار عام ١٨٧٢ - بنحو ٢ ١/٢ مليون نسمة . وارتفع التقدير إلى أربعة ملايين فى أوائل القرن العشرين بعد ضم أجزاء من أوغندة ، وظل هذا التقدير يكتب فى التقارير الرسمية إلى أوائل الحرب العالمية الثانية ، وإن كانت تقارير بعض الهيئات تهبط به إلى نحو ٢ ١/٢ مليون نسمة ، وطادت التقديرات إلى الارتفاع بعد ضم إقليم تركانا من أوغندة إلى كينيا عام ١٩٢٤ وزادت السكان نحو الثلث ، والزيادة - بهذا - لا ترجع إلى تحسن فى وسائل المعيشة أو ازدهار فى الحياة .

ويذكر الدكتور كوتشنسكى (١٩٤٨) فى دراسته التفصيلية للسكان فى شرق إفريقيا ، أن أسس التقدير هنا غير دقيقة

ولا تسمح بالانتهاء إلى نتيجة يمكن الاطمئنان إليها في ذكر
القدر الحقيقي الذي ارتفع إليه السكان بعد عام ١٩٣٠ .

ويعتقد دكتور نورمان ليز (١٩٢٩) في كتابه عن كينيا
بوجود انخفاض تدريجي في عدد الإفريقيين في كينيا في الربع
الأول من هذا القرن ، وأن هذا الانخفاض قد يصل إلى نسبة
الثالث من المجموع الكلي الأصلي للسكان .

أما فيما يتعلق بمشكلة الأرض - وهي المشكلة الجوهرية
ومحور الصراع في كينيا - فالإفريقيون يرددون الأقاويل
الاستعمارية الخاصة بمشكلة الجبازة وطبيعتها ؛ فللأرض عند
الإفريقيين منزلة تصل إلى مرتبة القداسة ، ويؤكد علماء
الانثروبولوجيا هذه المنزلة . ويوضحون الرباط الروحي الذي
يربط الإفريقي بأرضه : فالإفريقي تأوى أرواح أجداده ، وهي
تقوم - كما يؤمن - بدور إيجابي في حياته اليومية . وزعماء
القبيلة يستمدون سلطانهم في الواقع من دفاعهم عنها وقت
الحرب ، وحل مشكلاتها وقت السلم . ولا زالت الأرض المورد
الرئيسي لحياة الإفريقي . وبدونها ، يحد نفسه مضطرا إلى
الالتحاق بمجموع العمال المهاجرين ، ويحس بالضيق ، ويعتمد

عن موطنه وقبيلته وأرض أجداده في رحلة تطول وتقصّر ،
ويحيا في ظل أوضاع اجتماعية جديدة ظالمة .

ويذكر كنياتا (١٩٥٣) أن الكيكويو - أكبر قبائل
كينيا - يعتقدون أن الأرض أم القبيلة . وإذا كانت الأم تحمل
جنينها تسعة أشهر ثم ترضعه فترة أخرى ، فإن الأرض تطعمه
طول حياته ، وفي جوفها يرقد بعد مماته ، وهي التي ترضى
أرواح الموتى إلى الأبد . فللأرض القداسة الكبرى عند الذين
يمشون في مناكبها أو يرقدون في جوفها . والحلف بالأرض
(كيورجو) أعظم ما يقسم به الفرد من الكيكويو .

لهذا نجد نظام حيازة الأرض دقيقا غاية الدقة عند القبائل
الزراعية في كينيا . ويمرض كنياتا أنواعا متعددة من معظم
الحيازة عند الكيكويو : فالجيتاكا هو مالك الأرض الذي
يحصل عليها بالشراء أو الوراثة أو حقوق العين . والموراماتي
هو الوصى الذي يرعى الأرض للصغار حتى يبلغوا أشدهم .
والموهوى من له حقوق زراعة في أرض أحد الجيتاكا .. الخ ...
ويبدو من تعدد هذه الأنظمة مدى تعقد نظم الحيازة .
ولا ينشأ التفصيل والتعقيد إلا عند التزاحم على الأرض
وارتفاع منزلتها .

وإلى جانب هذه الأنظمة الفردية كانوا يطلقون « يورورى واككيويو » على « كل أرضهم » ومعناه أن هذه الأرض ملك الكيكيويو وحدهم ، ويعقب كنيانا على هذا بقوله : « وليس هناك شك في أن الأوريين أساءوا فهم هذا الاصطلاح الأخير ، أى ملكية القبيلة لأرضها بعامه » .

إلى جانب هذه النظم الدقيقة من الملكية الخاصة في مرتعات كينيا وإحساس القبيلة بوحدتها وحدود أرضها ، ودفاع كل فرد عن أرضه ، ودفاع القبيلة عن وطنها نجد نظاماً آخرى أقل دقة، فيها سمات الملك القبلي المشاع عند الرعاة ، ثم تبدو نظم من الملك الخاص على الشريط الساحلى الذى يسيطر عليه النفوذ العربى الإسلامى .

ولا نود فى هذه المرحلة من عرض القضية أن ندخل فى تيه من الأبحاث القانونية عن حيازة الأرض، وإنما نكتفى بتسجيل كلمة لورد هيل (١٩٥٧) :

« إن الحكومات قد بسطت نفوذها على الأرض وامتلكتها بوسائل متعددة : ففى بعض الأحيان أخذتها بحق الفتح ، وفى بعض الأحيان تم هذا عن طريق معاهدات مع رؤساء القبائل ، اعتبرت كأنها تسليم الأرض للمستعمرين . وأحيانا

كان يتم الاستيلاء عن طريق تفسير النصوص من وجهة النظر الأوروبية بصرف النظر عن فهم الإفريقيين إياها عند توقيع الاتفاق ، وفي الواقع كان العامل الجوهرى الذى يقرر انتقال ملكية الأرض إلى المستعمرين هو مدى ملاءمتها للاستثمار ، لا الأسس والحجج القانونية ، هذه الملاءمة تفسرها ظروف المناخ والتربة ، وهى التى وجهت تيار الهجرة الاقتصادية إلى جنوب وشرق القارة أكثر من اتجاهه نحو الغرب .



فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين ، أدرك البريطانيون صلاحية مرتفعات كينيا للاستيطان ، وسجل روادهم الآمال العريضة التى دأبت خيالهم فى الفردوس الجديد . ويذكر « سير هارى جونستون » فى كتابه : استثمار إفريقيا (١٩١٣) « ... ودون إجحاف بحق الأهالى ليس هناك ما يحول دون تخصيص نحو ٣٠ ألف ميل مربع من شرق إفريقيا لاستيطان البيض ، وستكون فى هذه الأرض - بمرور الوقت - جالية عاملة قوية من ثلاثة أو أربعة ملايين ، قد تبرهن على أنها عامل فعال فى سياسة إفريقيا الاستوائية » ورأى أن يحتفظ البيض بالمرتفعات ، وأن يحيا الآسيويون فى الأرض القريبة من الشاطئ .

وفي الأجزاء الشمالية حيث الحرارة أشد ، والجو لا يلائم الاستيطان الأوروبي .

ومن قبل هذا أكد «لوجارد» (١٨٩٣) إمكان إنشاء وطن أوروبي في مرتفعات شرق إفريقيا، ويذكر «سير تشارلس البيوت» الحاكم العام لكينيا (١٩٠٥) « أن داخلية المستعمرة هي أرض الرجل الأبيض ، وينبغي أن تكون مصلحة الرجل الأبيض هي العليا ، إن هدفنا الرئيسي وتشريعنا ينبغي أن تنبج إلى خلق مستعمرة بيضاء » .

ويعطينا دكتور «نورمان ليز» (١٩٢٩) صورة نابضة بالحياة عن الاستيلاء على الأرض وانتزاعها من الإفريقيين :

«فالفكرة عند حكومة المستعمرة في مطلع القرن العشرين هي أن الأرض لا يمكن الاستفادة منها على أساس اقتصادي إلا بتوطين أوروبيين معهم رؤوس أموال ، وهؤلاء لا يمكن أن يقبلوا على كينيا أو يستقروا فيها إلا إذا أعطيت لهم مساحات كبيرة من الأرض بشروط سخية ، على أن تكون الحكومة قادرة على « إقناع » الإفريقيين ، بالعمل في مزارع الأوروبيين » .

وأنشأت الحكومة خط سكة حديد أوغنده ، وفتحت بهذا الطريق أمام الاستيطان الجديد، وانتظم تيار مستمر من الهجرة الأوربية ، وجاء أفراد مختلفون في درجة الغنى من بريطانيا

وجنوب إفريقيا ، وأخذوا يتنقلون بين أجزاء كينيا ويحددون
البقاع المناسبة التي يرغبون في الاستيلاء عليها ، ثم تبدأ مفاوضاتهم
مع الحكومة لإتمام ذلك ، وأهدر المستوطنون حقوق الأهالي
ويسرت لهم الحكومة أمر الاستيطان وسرعان ما سيطروا
على جهاز الحكم ، وتسربت الأرض في سرعة إلى أيديهم .

ويكتب دكتور « ليز » على هذا بقوله : « بأي حق تقوم
حكومة أوروبية لها حقوق وعليها واجبات حيال المواطنين ،
بإدعاء ملكية الأرض ، ثم تتصرف فيها بعد هذا بأثمان تافهة
للأصدقاء والمستوطنين البريطانيين ؟ ليست هناك تجربة ماثلة
لما حدث في كينيا نجدها في تاريخ الاستعمار البريطاني والنفوذ
الإمبريالي . . ففي أمريكا وأستراليا استولى الأوروبيون على
الأرض ولكن كان منهم من يقوم بالعمل الزراعي ، أما في
شرق إفريقيا فكان المستعمرون ينتفرون من الأهالي أن
يقوموا بكل العمل الزراعي ، بينما يكتفي المستعمرون
إما بالإشراف أو بمتابعة حياتهم في بريطانيا نفسها . . وكانت
أمريكا وأستراليا أراض خالية إلى حد كبير ، بينما كانت الأرض
الزراعية في إفريقيا في مطلع القرن العشرين أكتف كثيرا من
نظائرها وقتئذ في أستراليا » .

ويذكر «سير تشارلس دندس» (١٩٥٥) في كتابه «إفريقيا على مفترق الطرق» : «إن عددا غير قليل من الأوربيين جاء إلى كينيا وأقصى همه أن يتمتع بحياة يتحرر فيها من قيود حياته الأولى ، ولم يكن من الغريب أن يسير المستوطن من هؤلاء في أياب قد تدعوك إلى الشك في عقله ، وأصبح هذا مميزا لكينيا ، ولصقت بها سمعة من الصعب عموها .

وسير «دندس» من رجال السلك السياسي البريطاني وعمل في شرق إفريقيا في مطلع القرن العشرين ، ويذكر في كتابه قصصا غريبة عن معاملة المستعمرين الإفريقيين : فهناك بريطاني من أسرة عريقة مزق جسم خادمه الإفريقي بالرصاص ، وكان تبريره من نوع لا يمكن أن يسمع في خارج كينيا :

«إن الشقى الأسود قدم إلى قشدة رديئة مع الكميك» .
ومن الممكن أن يمجّد الباحث في وثائق كينيا الكثير من هذه الغرائب ، ويحاول «دندس» أن يرد ذلك إلى أسباب مناخية «فالمعيشة في هذا المنسوب المرتفع بعيدا عن سطح البحر تؤدي إلى اضطرابات عصبية ...»

وأورد دكتور «نورمان ليز» قصصا مؤلمة عن معاملة الأوربيين للإفريقيين في كينيا . وعقد في كتابه عن كينيا فصلا بعنوان

« أبيض وأسود » ذكر فيه نماذج من هذا العنصر ، منها قصة بريطاني ظل يضرب بالسوط إفريقياً يعمل عنده حتى فقد وعيه ثم مات بعد قليل ، وكان السبب أن البريطاني كلفه بأن يصحب فرسا إلى محطة السكة الحديد وهي مسافة تقرب من ثلاثين كيلومترا . فركب الإفريقي الفرس دون إذن !! ..

ويجب دكتور ليز على هذا بقوله : « حدثت هذه الجريمة من بريطاني على درجة عالية من الثقافة ، سيق لهذا العامل الإفريقي أن فر من قسوته ، ثم أعيد إليه - بقوة القانون - ليقتله بعد هذا » . والأيذاء الأول - سبب الفرار - لم يثر له أحد ولم يعاقب عليه القانون ، بينما نجد العمال الإفريقيين إذا حاولوا الهرب من السادة الظالمين تعقبهم رجال البوليس ككلاب الصيد ، ووقعوا عليهم أشد العقوبات ، وساقوهم إلى السادة لإكمال مدة العقود التي تفرض عليهم العمل في المزارع البيضاء . ولا يحاول دكتور ليز أن يلتصق المبررات المناخية كما فعل سير تشارلس داندس ، وإنما يقابل المشكلة في صراحة ويتساءل : « لماذا لا تقع هذه الحوادث من البريطانيين في إنجلترا ؟ » .

ويجيب بقوله : « إن الأوربيين في كينيا يعيشون في ظروف تدفع الجريمة إلى أذهانهم ، فالجريمة لا يمكن تجنبها حيث يُعطى بعض

الأفراد القوة والسيادة السياسية على شعب محكوم يستخدمون
أفرادهم كعمال . . إن هذه الجريمة غريبة عن أى عقل لا يحمل
معنى السيادة المنصرية ، وقد يقول قائل : إن مثل هذه الحوادث
قليلة وفردية ؛ ولكنها بالنسبة إلى عدد الأوربيين ليست قليلة .
إن قتل الأوربي بيد أفريقي نادر في كينيا ويعاقب بكل شدة ،
ودوائر القضاء تفرض أشد العقوبات على المخالفات الصغيرة
نسبياً حين يرتكبها إفريقي » .



أخذ عدد المستوطنين في الزيادة المطردة من مطلع القرن
العشرين ، كانوا وقتئذ نحو ٦٠٠ متناثرين في كينيا ، وفي عام
١٩٠٢ كان هناك مشروع يرمى إلى منح جزء من أرض
المرتفعات لتكونوطناً لليهود المطرودين من روسيا ورومانيا
وغاليسيا ، ولكن اليهود كما يقول سير هارلى جونستون
« رفضوا هذا العرض بقباء » ومن ناحية أخرى لقي معارضة
من الجالية الأوربية رغم قلة عددها ، وما كادت تنتهي حرب
جنوب إفريقيا حتى كان المستوطنون البوير وعددهم يتراوح
بين ٦٠٠ و ٧٠٠ يقبلون على مرتفعات كينيا ومعهم زوجاتهم
وأسرهم . وعلى هذا يمكن اعتبار عام ١٩٠٣ بدء الاستعمار

الأيض المنظم لمرتفعات كينيا . واخذت جموع المغامرين والمهاجرين تفد من بريطانيا وجنوب إفريقيا ، وتخطى عدد المستوطنين الألفين عام ١٩١٠ ، وارتفع الى ما يقرب من سبعة آلاف عام ١٩٢٠ . ويبدو أن هذه الأرقام كانت أقل من الحقيقة ، فعندما أجرى إحصاء إبريل ١٩٢١ ظهر أن عدد الأوربيين يقرب من عشرة آلاف ، وقفز الى سبعة عشر ألفا عام ١٩٣٠ بعد ذهبات سببها عوامل اقتصادية . وأخذ العدد في الزيادة حتى وصل في الوقت الحاضر الى نحو ٦٤ر٠٠٠ مستوطن ، منهم نحو ٤ر٠٠٠ يعملون في الزراعة .

ومع الهجرة الأوربية حدثت الهجرة الآسيوية إلى كينيا ووصل عددهم إلى نحو ٢١ر٠٠٠ في عام ١٩١٠ ، وقاربوا ٣٠ر٠٠٠ عام ١٩٢٠ ، وقفز الرقم في تعداد ١٩٣١ الى نحو ٥٦ر٠٠٠ ، وتوالت الزيادة حتى أصبحوا في الوقت الحاضر نحو ١٥٠ر٠٠٠ ويقومون بدور كبير في التجارة والنشاط الاقتصادي .

* * *

ومن المنتظر إذاً أن نجد زيادة في المساحة التي استولى عليها الأوربيون . وظلت هذه الزيادة حتى وصل مجموع المساحة إلى ١٦ ألف ميل^٢ يسعد بها الأوربيون ، بينما يتكبد ملايين

الإفريقيين في نحو ٥٠ ألف ميل^٢ هي التي خصصتها الحكومة لهم ، وحدود هذه المواطن موقعة على خرائط . فكيف يعيش الإفريقي بعد أن انتزع منه المستوطنون أرضه ؟ . . ليس أمامه إلا طريقان : الحياة في المازل أو العمل في أرض البيض .

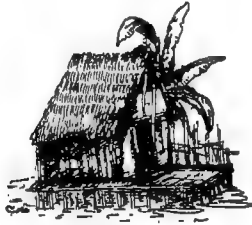
ونظام المازل هذا ابتدعه العقل الأوربي وخصص به موطناً أو مجموعة من المواطن لكل قبيلة ، فاليكويو مثلاً لهم أربعة مازل يطل عليها جبل كينيا ، وتشبه قوساً يواجه الجبل وكذلك قبيلة الناندي لها مازلها الخاصة والكافرنديو والميرو واللبو ... الخ .

وأدى اغتصاب الأرض إلى تكديس الإفريقيين في هذه المازل ، فارتفعت فيها كثافة السكان إلى درجة خطيرة ، فمازل الكيكويو والكافرنديو - مع أنها لا تكون إلا ٤٪ من مجموع المساحة الكلية لكينيا - يتكدس فيها نحو نصف المجموع الكلي للسكان ، واشتد إرهاب الإفريقيين للتربة واستنزافهم خصوبتها وانحدر مستوى المعيشة والصحة فيها وفتكت أمراض سوء التغذية بالأطفال ، وبلغت الكثافة في بعض المازل نحو ٤٠٠ نسمة في الميل المربع ، وارتفعت إلى أكثر من ألف في بعض الأجزاء ، وأصبح من المستحيل أن تستجيب لحاجات السكان المتزايدة .


واشتد ضغط الحكومة فلم تكثف بذلك وإنما فرضت على الإفريقيين ضرائب باهظة واضطرتهم إلى التماس الوسيلة للحصول على المال ، ولم يجد السكان - وبخاصة الكيكويو - إلا أن يهاجروا تحت ضغط الحياة في المعازل وقسوة الضرائب ليعملوا في الأراضى التى سيطر عليها المستوطنون وأصبح يطلق عليهم فيها اسم واضعى اليد أو المهاجرين . كما عمل نفر كبير منهم فى نيروبي ، واصطلاح « واضعى اليد » يعنى احتلال قطعة من الأرض دون حق ثابت. واستفاد المستوطنون من هذه الهجرة التى مهدوا لها ودفموا الحكومة إلى تنظيمها ، وعمل الإفريقيون أجراء فى الأرض التى سبق أن انتزعت منهم ، ولم يكن من المستطاع زراعة هذه المرتفعات دون الاستعانة باليد العاملة الإفريقية ، وكان المستوطن يخصص للإفريقى قطعة أرض صغيرة تسمى « شيمى » ويعطيه أجرا لا يزيد فى الغالب عن ٣٠ شلنا فى الشهر وأحياناً لا يعطيه أى أجر غير التصريح بالزراعة . وفى أوائل ثورة ماو ماو ١٩٥٢ كان من الكيكويو نحو ٧٥ ألفاً فى المعازل ونحو ١٢ مليون من واضعى اليد فى المرتفعات ونحو ٧٥ ألفاً فى نيروبي .

والعمال الإفريقيون فى المرتفعات يعملون بقرود ولا بد أن

يكون مع كل منهم تصريح مرور أو كما يسمونه هناك « كيباندي » .
وطريقة الكيباندي هذه سبق أن اتبعتها حكومة جنوب
إفريقيا وروديسيا . وعلى العامل الإفريقي بمقتضاها - أن يستخرج
« كيباندي » من ثلاث صور عليها بصمات أصابعه العشر
والمكان الذي يعمل فيه ومدة العمل . ويحمل العامل صورة
منها في حافظة معدنية ، ويترتب على فقدانها عودة العامل فوراً إلى
المعزل ، وتحفظ الصورة الثانية في إدارة تحقيق الشخصية
في نيروبي والثالثة عند مفتش المركز ، وعلى الإفريقي أن يظهر
هذه الكيباندي عندما يتقدم لأي عمل ، ومن الممكن بسهولة
الغشور عليه إذا فر من عمله . ومن ناحية أخرى يحرم على أي
إفريقي مغادرة المعزل إذا لم يحمل كيباندي . ولقد قاوم الإفريقيون
هذا النظام وتاروا ضده واعتبروا الكيباندي « شارة العبودية » .



كينيا أرض اللجان الملكية

بريطانيا من بدء استثمارها كينيا تحويل مشكلة
الأرض فيها إلى قضية أسلحتها الأوراق ، وميدانها 
قاعات التحقيق ، وأطرافها أعضاء اللجان والإفريقيون ،
وتنتائجها مزيد من الوثائق والقرارات ، أما جوهر المشكلة
فقد ظل كما هو : أرضا انتزعتها أيدي المستوطنين الغرباء من
أصحابها الإفريقيين وألجأتهم إلى الحياة الضيقة في المحازل والمدن ،
أو العمل بأجور تافهة في المزارع البيضاء ، وإحساسا متزايدا
بالظلم ما لبث أن انفجر ، فانتحى أعضاء اللجان بأوراقهم ،
وبرز في الميدان قادة وجنود ، ودبابات وطائرات ، ورساوس
وسجون ومعتقلات ودماء لازالت تسيل من جراح كينيا .

وتاريخ كينيا حافل بلجان البحث والتحقيق التي أوفدتها
الحكومة البريطانية لدراسة أحوالها وتقديم المقترحات بشأنها
حتى أصبحت كينيا تدعى « أرض اللجان الملكية » .

ومن الناحية القانونية ترجع المشكلة إلى أيام شركة شرق

إفريقيا ، وكانت هذه الشركة تمد نفوذها على أساس « منحة » استطاعت الحصول عليها عام ١٨٨٧ من سلطان زنجبار ، واستطاع المستوطنون حيازة الأرض إما بالشراء بأثمان زهيدة من الرؤساء دون إذن قبائلهم أو من الشركة ، وظل هذا قائما حتى إعلان الحماية واستيلاء الحكومة البريطانية على المحمية عام ١٨٩٥ .

وقد سبق ذلك مناقشات عديدة في بريطانيا حول طبيعة الحقوق التي يستطيع التاج أن يدعيها على الأرض التي تدخل تحت الحماية ، وفي عام ١٨٩٩ أخذت الحكومة بوجهة نظر مستشاريها القانونيين وتقرض بأن إعلان الحماية يمكن التاج من إعلان السيادة على الأرض مع الاعتراف بالحقوق الفردية القائمة وقتئذ . وبعبارة أخرى أعطت الحكومة نفسها الحق في وضع يدها على الأرض غير المشغولة ، وساهم الرحالة في إظهار اتساع الأرض التي اجتازوها في رحلاتهم .

وسار الاستيلاء على الأرض في عدة مراحل :

ففي عام ١٨٩٧ وضعت الحكومة تنظيمات تقضى بالترخيص بشغل الأرض مدة أقصاها ٢١ عاما ، ونصت على عدم التصريح باستغلال أى أرض يزرعها أو يستخدمها المواطنون بانتظام استخداما فرديا أو قبليا .

على أن هذه الرعاية لحقوق الأهالى لم تتحقق عمليا ،
ونشطت الحكومة - مستندة إلى الفتوى القانونية التى سبقت
الإشارة إليها - فى تشجيع الاستيطان ، واشتد إحساس الأهالى
بالخطر عندما بدأت الحكومة فى مد الخط الحديدى من ممبسة
إلى بحيرة فكتوريا ، وكان هذا الخط هو الشريان الذى يغذى
عملية الاستيطان ، ومر إنشاء الخط فى مراحل مرهقة حتى
أطلق عليه اسم الخط المجنون . فالأهالى أحسوا خطورته
وقاموا بإنشاء ما وسعتهم المقاومة . كانوا يهاجمون مواقع
العمال ، ويستولون على حديد القضبان ، وقواعد الحشبية ،
واستعانت الحكومة بالهنود على هذا الأمر وجلبت منهم ٣٢ ألف
عامل كانوا نواة الجالية الآسيوية فى كينيا .

كان على هذا الخط أن يمتد من ممبسة غرقا صحارى وأحراشا
وغابات مجهولة ، وكان عليه بعدها أن يصعد الهضبة والمرتفعات
الحصبة ، ثم ينحدر إلى قاع الأخدود ويعود بعد هذا إلى
الارتفاع مرة أخرى ليصعد حافة الأخدود الغربية البركانية
ثم يتدرج إلى الشاطئ الشرقى لبحيرة فكتوريا .

وحدثت وفيات كثيرة بلغت الآلاف بين العمال الآسيويين ،
وانتشرت بينهم الأوبئة ، كما هاجتهم الأسود فى منطقة تسافو ،

ولم يستطع الخط أن يتقدم إلا نحو ثلاثمائة كيلومتر في عامين ، واستنفذ قدرا ضخما من اعتماداته المالية ، ثم استطاع عام ١٨٩٩ أن يصل إلى موقع نيروبي الحالية ، ولم يصل إلى شواطئ بحيرة فكتوريا إلا عام ١٩٢٦ .

وأخذ هذا الشريان يحمل كل عام دماء أوربية جديدة إلى كينيا ، ويقذفها فوق المرتفعات فيتراجع الإفريقيون أمام خطرها ، واستندت الحكومة في عملها هذا إلى ثلاث حجج : الأولى : إن المرتفعات - كما قالت - كانت خالية تقريبا من السكان نتيجة الأوبئة والمجاعات .

الثانية : إنه لا بد من عملية إسكان على جانبي الخط الحديدي لحمايته من غارات القبائل .

الثالثة : إن الآسيويين بدؤوا يهاجرون إلى كينيا بعد أن ساهموا في إنشاء الخط الحديدي فأرادت بريطانيا أن تجعل المرتفعات بيضاء أوربية ، وألا نسمح بها للآسيويين أو تركها للإفريقيين .

وفي عام ١٩٠١ أصدرت الحكومة قانونا جديدا دفعت به الاستيطان خطوة إلى الأمام ، فأعلنت أن كل أرض يراد استثمارها ينبغي أن تدخل في أملاك التاج . واعتبرت كل أرض

عامة من أراضي التاج ، والنصوص المستخدمة كانت فامضة ، وليس من المعقول أن يحدث هذا مصادفة. وعن طريق استخدام هذا الاصطلاح المطاط : « الأرض العامة » امتد الاستيطان إلى أراض جديدة .

وجاء قانون ١٩٠٢ ليعطى المسئولين المحليين سلطة توزيع أراض مساحة القطعة منها لا تزيد عن ألف فدان ، وأن يكون التأجير لمدة ٩٩ عاما . وكعادة الحكومة البريطانية ، ضمنت القانون نصوصا تقوم مقام مواد التخدير قبل إجراء العمليات الجراحية ، فالحكومة « سوف تأخذ في اعتبارها حقوق وحاجات الأهالي ، وسوف لا يقوم المفتش ببيع أو تأجير أى أرض يشغلها الأهالي فعلا » ، وأعلنت الحكومة أن إيجار الفدان بنس في العام أو ما يعادل أربعة مليات بأسعار ما قبل الحرب العالمية الأولى .

وفي خلال العامين التاليين انتقلت ملكية ٢٢٠ ألف فدان من أرض المرتفعات إلى أيدي ٣٤٢ من الأوربيين ، كما أعطت الحكومة إقطاعات شاسعة لأفراد وهيئات : فلورد ديلاير - رأس المستوطنين الأوربيين - استولى على ١٠٠ ألف فدان ، واشترك لورد سكوت وايرل بليمث في امتلاك ٣٥٠ ألف فدان ،

واستولى دوق ابركورن على ٣٠ ألف فدان وسنديكات شرق إفريقيا ٣٢٠ ألف فدان ، وامتيازات غابات جروجان ٢٠٠ ألف فدان ، ومزارع دوا ٢٠ ألف فدان ، وشركة مزارع شرق إفريقيا ٣٥٠ ألف فدان .

وكونت حكومة كينيا لجنة لإعادة النظر في قانون ١٩٠٢ عندما اشتد هجوم المستوطنين عليه ورأوا فيه قيوداً كثيرة على التصرف في الأرض وتجميعها والمضاربة بها . وكانت هذه اللجنة برئاسة ديلايمير الذى ظل يقود حركة الاستيطان حتى وفاته عام ١٩٣١ . واقترحت اللجنة إلغاء هذه القيود التى تحول دون تجميع الأراضى فى أيدي المضاربين والمحتكرين ، ولكن الحكومة البريطانية عارضت هذا الاتجاه .

وأخذت حكومة كينيا عام ١٩٠٤ بضرورة إقامة المعازل للأهالى قبل التوسع الأوروبى فى أرض جديدة ، ولكن الحدود المقترحة لم تراعى فى التنفيذ ، ويصرح لورد هيلى (١٩٥٧) : « فى بعض الظروف كانت الأرض المخصصة للإفريقيين تعطى عملياً للأوروبيين ، وتعرضت سياسة الحكومة للهجوم من المستوطنين والإفريقيين » .

ولجأ المستوطنون إلى وسائل ملثوية يستولون بها على

الأرض ، غير المضاربة والتأجير والشراء . كان المستوطن من هؤلاء يستاجر أراض واسعة بأسماء أقاربه الذين يعيشون في إنجلترا ، وإذا كانت الحكومة حددت ألف فدان في قانون ١٩٠٢ كأكبر مساحة يمكن أن يستأجرها فرد ، فالواقع كان بعيداً عن هذا كل البعد . . وحاولت الحكومة البريطانية عام ١٩٠٨ « مقاومة » هذه الأساليب ولكن المستوطنين قاوموها وخضعت لما يريدون .

وظل ضغط المستوطنين يزداد ، ويزداد معه خضوع الحكومة حتى صدر قانون ١٩١٥ . وبمقتضى هذا القانون كان للحكومة أن تصرح بتأجير قطع من الأرض مساحة الواحدة منها خمسة آلاف فدان لمدة ٩٩٩ عاماً ، وأقرت أيضاً إمكان مراجعة التصاريح التي صدرت عام ١٩٠٢ على الأساس الجديد ، هذا التصريح هو في حقيقته « ملك حر » ، إلا أن الحكومة تأخذ بإيجاراً سنوياً يخضع لتعديلات ضئيلة كل ثلاثين سنة ، والإيجار ٢٠ سنتاً في العام^(١) ، تظل حتى عام ١٩٤٥ ، وفيما بين ١٩٤٥ ، ١٩٧٥ يمكن مراجعة الإيجار بإضافة ١ ٪ من القيمة الأصلية

(١) الشلن في شرق إفريقيا مقسم إلى ١٠٠ سنت . فكان لإيجار الفدان السنوي لا يصل إلى عشرة مليات .

للأرض ، وترتفع هذه النسبة إلى ٣ ٪ فيما بين عامي ١٩٧٥ ،
٢٠٠٥ ، وإلى ٣ ٪ في الفترات اللاحقة ، ولكن — من الناحية
العملية — لم يطبق هذا عام ١٩٤٥ لظروف الحرب .

وأعطى القانون سلطات أوسع للحاكم العام ليووقف بيع
الأرض بين أفراد من جنسيات مختلفة ، وكان الهدف المقصود
من ذلك منع تسرب الأرض إلى أيدي الآسيويين .

وحاول القانون إرضاء الإفريقيين . ولجأ إلى طريقة الترخير
البريطانية فأعلن: « أن أرض التاج تشمل كل الأراضي المخصصة
للقبائل المحلية ، وحق الأهالي فيها محفوظ لا يمكن الاعتداء عليه » .
وأوقفت الحكومة منح الأرض للمستوطنين في أثناء الحرب
العالمية الأولى ، ولكن ما كادت تنتهي الحرب حتى كانت حكومة
كينيا وعلى رأسها سير « ادوارد نورثي » تبني مشروعا جديداً يرمي
إلى توطين المحاربين القدماء في مرتفعات كينيا ، وأعطتهم نحو
٢ مليون فدان مقسمة إلى نحو ألف مزرعة .

وعادت المشكلة إلى القضاء في عام ١٩٢١ : ففي قضية بين
اثنين من قبيلة الكيكويو ، ادعى أحدهما أنه حصل على الأرض
وحازها حيازة فردية عن طريق الشراء من رجل إفريقي آخر ،
قررت المحكمة أن جميع الحقوق الفردية قد ألغاه إعلان قانون

١٩١٥ ، وأضافت المحكمة أن الوضع القانوني للأهالى فى المعازل هو : مستأجر بإذن الناج ، وكانت هذه — كما يقول لورد هيلى — « مناسبة تصة لتطبيق مواد من القانون الإنجليزى على حالة تشلاءم مع هذا القانون ، وهما كانت لياقة التعبير المستخدم ، فإنه أضاف جديداً إلى إحساس الأهالى بالقلق على الحقوق التى يعيشون بها فى أرضهم ، وألقت الضوء على أمر كانت الإدارة الاستعمارية تستطيع تجنبه لو أنها كانت أكثر كفاءة لتمارس هذه المشكلات الحيوية » .

وفى أواخر العقد الثانى من هذا القرن — أى بعد عشرين عاما تقريبا من بدء الاستيطان — كانت معظم الأراضى الصالحة التى أرادها المستوطنون قد انتقلت إلى أيديهم ، ويذكر دكتور « بويل » : إن متوسط ملكية الفرد من المستوطنين فى ذلك الوقت كانت نحو ١٣١٥ فداناً يزرع منها ٢٣٢ وترعى أغنامه وماعزه ٣٢٦ وتسرح ماشيته فى ٧٥٧ » .

واشتد قلق الإفريقيين ، وتناوبت المسكنات البريطانية ، فى ١٩٢٣ أدلى دوق ديفونشاير ، وزير المستعمرات البريطانى بتصريح يعتبر « المايجنا كارتا الكيفى » ، وقد أثار هذا التصريح الدهشة ، وجاء فيه : « كينيا منطقة إفريقية أساساً . وترى

حكومة صاحب الجلالة ، أن تسجل رأيها بعد ترو . إن مصالح السكان الإفريقيين ، يتحتم اعتبارها في الصدارة . ومتى تعارضت هذه المصالح مع مصالح الشعوب المهاجرة : البريطانيين والهنود مثلاً ، فيجب أن تسود مصالح الإفريقيين . . وتعتبر حكومة صاحب الجلالة نفسها — فيما يتعلق بإدارة كينيا — تؤدي أمانة في عنقها للسكان الإفريقيين ، الغرض منها حماية الشعوب الأصلية والعمل على تقدمها .

وكونت الحكومة البريطانية لجنة شرق إفريقيا ١٩٢٤ — ١٩٢٥ ، وعلى أساس توصياتها سجلت الحكومة أماكن المازل الإفريقية ، وأوصت لجنة ١٩٢٩ بضرورة إعطاء الأهالي نوعاً من الضمان الإيجابي لما في أيديهم من الأرض في شرق إفريقيا . وجاء قانون ١٩٣٠ ليصرح بأن المازل ينبغي أن تخصص لمصالح الأهالي إلى الأبد .

هذه المازل هي ما تبقى من مطاعم الأوربيين وأصبحت المحافظة عليها هدف الحكومة الأول ، تميّن من أجله اللجان . وتراجعت مشكلة كفاية أرض المازل للأهالي إلى المرتبة الثانية .



وتتابعت اللجان وسنكتفى فيها بلجنتين : الأولى لجنة
« كارتر » ، والثانية لجنة « داو » وهى اللجنة الملكية لشرق
إفريقيا ١٩٥٣ - ١٩٥٥ .

وكان تشكيل اللجنة الأولى عام ١٩٣٣ برئاسة سير موريس
كارتر ونشرت تقريرها عام ١٩٣٤ . ولم تنظر هذه اللجنة
فى حاجة الأهالى إلى الأرض نظرة كلية شاملة ، وإنما نظرت
إلى مشكلات القبائل التى تأثرت بالاستيطان ، وعندما بدأت
عملها كانت المساحة المخصصة للأوربيين صلياً نحو ١٠٣٤٥
ميل^٢ هى أجود أراضى المستعمرة ، وتعادل نحو ٦ مليون و ٣٠٠
ألف فدان ، بينما مجموع مساحة المعازل الإفريقية نحو ٤٣ ألف
ميل^٢ سبقت الإشارة إلى ظروفها الصحية والمناخية وتدهور
تربها وازدحام السكان فيها ، ونشرت البعثة تقريراً أضخماً وأوصت
بضم مساحة وصلت بها المعازل إلى نحو ٥٠ ألف ميل^٢ .

والناحية التى أسترعى الانتباه فى تقرير كارتر هى توصيته
بتوقيع حدود المرتفعات البيضاء على خريطة رسمية ، والاعتراف
بحق الأوربيين المشروع فيها ، والمساحة التى أوصت بها اللجنة
تبلغ نحو ١٦٧٠٠ ميل^٢ أى ما يعادل ٩ ملايين ، ٧٥٠ ألف
فدان تقريباً خصصت منها ٣٩٥٠ ميلاً للغابات ، كما أوصت اللجنة

بتحديد المعازل الإفريقية ، وأعطت الأوربيين ضمانا بالامتداد الإفريقيون على الأرض الأوربية ، كما أعطت الإفريقيين ضماناً بالامتداد الأوربيون على المعازل الإفريقية .

وتمرضت أعمال لجنة كارتر لكثير من النقد من جانب الأوربيين والإفريقيين على السواء ، ويمكن للإنسان أن يفهم نقد الإفريقيين لأعمال اللجنة ، فهم المظلومون من أول الأمر . أرضهم انتزعت منهم وهي كل حياتهم ، أما الأوربيون فلم تكن ثورتهم إلا امتداداً لمطامعهم .

ففي الوقت الذي كانت تضع اللجنة فيه تقريرها كانت مساحة الأرض التي يحتلها الأوربيون بالفعل ١٠٣٤٥ ميلاً منها ١١٨٪ مزروعة و ٤٠٪ متروكة للحيوانات الرعوية و ٢٠٪ يحتلها الأجراء الإفريقيون و ٢٧٪ لم تكن مستغلة .

يبدو من هذه الأرقام الفرق بين الأرض التي كان يشغلها الأوربيون فعلاً والأرض التي وضعوا عليها أيديهم - بقرار اللجنة - بعد استبعاد أرض الغابات .

أما فيما يتعلق بتأمين التأجير في المعازل القبلية ، فإن اللجنة قابلتها مشكلة الثور على منجم ذهب في كالاميجا في أرض الكافرنندو الجديدة الازدحام ، والذي فعلته الحكومة هو

انتزاع الأرض من أهلها مما زاد من قلق السكان وأضعف ثقتهم في الحكومة .

ومع كثرة المواد التي وضعتها اللجنة لتؤكد فيها حقوق الأهالي في المعازل ، إلا أنها أبقت في يد الحاكم العام حق استبعاد أى أرض من المعازل الإفريقية مادام هذا في سبيل المصلحة العامة ، وصدرت بتوصيات اللجنة قوانين في عامي ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ .

وتكونت تسع وحدات من الأراضي تسكنها القبائل الإفريقية الرئيسية في كينيا ، وأرقت الحكومة بالقانون نصا يعطيها الحق في حرمان الأهالي من الأرض بسبب الحياة أو الثورة .

* * *

وفيا يتعلق بالإفريقيين الذين يعيشون في مزارع أوروية ، فقد لاحظت اللجنة أن بعض هؤلاء كانوا يعيشون في هذه الأرض قبل مجيء الأوربيين بمدة طويلة ، وذهبت إلى أن حقوقهم ضاعت بحق الفتح ، وأوصت بتوفير أماكن لهم في المعازل الإفريقية ، وبدأ اتخاذ هذه الإجراءات من عام ١٩٤٠ ، وكان معنى ذلك حشدهم في المعازل التي تبين بمن فيها من سكان متزاحمين .

* * *

وقابلت اللجنة مشكلة أخرى أشد تعقيدا ، هي مشكلة

الإفريقيين الذين ضاقت بهم المعازل واشتدت عليهم وطأة الضرائب فذهبوا إلى المرتفعات البيضاء يعملون فيها ، وهم الذين يطلق عليهم اصطلاح « واضي اليد » . وقد سبق أن لاحظت لجنة الأراضي عام ١٩٣٢ أن عودة أعداد كبيرة من العمال إلى المرتفعات البيضاء يؤدي إلى أن تتكون فيها جالية إفريقية لها خطرها ، فضلا عما في زيادة الماشية الإفريقية من إرهاق للسراعي كما حدث في المعازل ، وكان هدف الأوربيين ألا يوجد في المرتفعات من الإفريقيين إلا من تقتضى حاجة العمل وجوده ، على أن تعيد الحكومة الأعداد الزائدة إلى المعازل مرة أخرى .

واضعو اليد هؤلاء لا يستطيعون - قانونا - أن يدعوا بحقوق لهم في المرتفعات ، وفي إحصاء ١٩٤٨ كان عددهم في المرتفعات يقرب من مائتي ألف يعيشون في المزارع والغابات المحفوظة ، ومعظمهم من الكيكويو ، وقدرت المساحة التي يشغلونها بنحو مليون فدان .

وقد سبقت الإشارة إلى ظروف الضغط الحكومي — بتوجيه المستوطنين — لإرغام الإفريقيين على الهجرة من المعازل للعمل في المرتفعات ، وكيف اتخذت الحكومة نظام الكياندي لتحصر به العاملين وأين يعملون ، ومتى تنتهي عقودهم

وكيف أصدرت الحكومة قانوناً عام ١٩١٨ ينظم هذا النوع الجديد من الرق الاقتصادي ، وكيف ثار عليه الإفريقيون .

وأعادت الحكومة النظر في هذه الأنظمة — بناء على توصية لجنة كارتر — وصدرت قوانين في أعوام ٣٧ ، ٣٩ ، ١٩٤١ ونصت على أجري دفعه المالك للأجير ويحدد له قطعة أرض وعدداً من الماشية . هذه الأنظمة هوجت مهاجمة عنيفة . وفي عام ١٩٥٨ هاجمها حزب العمال في مجلس العموم وذكر أن الأجير لم يكن يزيد عن ثلاثين شلناً في الشهر إلى جانب بعض المواد الغذائية . ومن أهم ما في التعديلات التي أجرتها الحكومة في قانون عام ١٩٣٧ ، أن الإفريقي لا يحل له أن يبقى في مزرعة إلا إذا كان يعمل فيها فعلاً أو تعاقد مع مالكها . وإذا صحبت العامل أسرته فلا يجوز أن تنعدي الأسرة الزوجة أو الزوجات والأبناء غير المتزوجين ، وعلى كل فرد في الأسرة يزيد سنه عن السادسة عشرة أن يعمل لصاحب المزرعة مدة لا تقل عن ١٨٠ يوماً في السنة — وهي نفس المدة القديمة — ومدة العقد لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس ، وحرّم القانون على الإفريقي زراعة غلات معينة ، وأعطى الإدارة الحق في إبعاد أى عامل تراه خطراً على الأمن . وعادت الحكومة بعد هذا فنصت على أن مدة العمل لا تقل

عن ١٨٠ يوما ولا تزيد عن ٢٧٠ يوما في السنة، وفي هذا اتجاه إلى إطالة مدة العمل محبة اتجاه إلى تقليل مساحة الأرض التي يزرعون فيها غلاتهم الخاصة ويرعون ما يشيتم ، وأبدت الحكومة رغبتها عام ١٩٤٥ ، في أنه « يجب النظر إلى العمال الإفريقيين على أنهم أصبحوا جزءا لا يمكن الاستغناء عنه من سكان المرتفعات » .
وقد درست لجنة داو (١٩٥٣ - ١٩٥٥) هذه المشكلة مرة أخرى وأوصت بأن نظام العقود الزراعية القائم ينبغي أن ينتهي ليحل محله نظام العمال الزراعيين المقيمين ، أي أنها أوصت بإنشاء قرى إفريقية دائمة في المرتفعات ، وسنعود إلى مناقشة هذه المشكلة بعد قليل .



ولجنة داو ، أو كما تسمى رسميا « اللجنة الملكية لشرق إفريقيا ١٩٥٣ - ١٩٥٥ » لها تقرير يعتبر أضخم الأعمال العلمية التي تمت عن كينيا ومشكلاتها بعد تقرير لجنة كارتر .
وقد اقترح تكوينها سير فيليب ميتشل الحاكم العام السابق لكينيا عام ١٩٥٢ عندما كانت نيران الثورة تمتد في كينيا ، واحتاج الموقف إلى لجنة جديدة تبشر الإفريقيين بمستقبل جديد بينا القوات المحاربة تحصد المجاهدين وتهاجم الأمنيين .

وتكونت اللجنة من سبعة أعضاء برئاسة سير « ه . داو » وله خبرة واسعة في شئون الهند ومعه أعضاء آخرون مختصون في الزراعة والاقتصاد والمالية وكان فيها عضو إفريقي . ومن المفهوم - وإن كان التقرير لم يشر إلى ذلك - أن الدكتور فرنكل من قادة الفكر الاقتصادي في اتحاد جنوب إفريقيا - ربما كان أقوى أعضاء اللجنة تأثيراً ، وهو المسئول إلى حد كبير عن كثير من الآراء المعروضة .

وجاء في تحديد اختصاص اللجنة « أنه نظراً إلى ارتفاع معدل زيادة السكان الإفريقيين ، وازدحامهم الشديد في بعض الأماكن ، فعلى اللجنة أن تدرس الوسائل التي يمكن اتخاذها لرفع مستوى المعيشة ، بما في ذلك تشجيع إدخال رؤوس الأموال حتى تساعد الزراعة الريفية على الإنتاج الواسع » ، وكلفت اللجنة أيضاً بتقديم مقترحاتها لرفع المستوى الزراعي وتحسين وسائله ، وتطوير نظم الحياة القبلية واستغلال الأراضي التي لم يتم استغلالها بعد ، وتنمية نواحي النشاط الاقتصادي والعاملة مع العناية بالجانب الاجتماعي ، ونمو سكان المدن ، والمشكلات الاجتماعية الناتجة من نمو السكان المستقرين والعاملين في الصناعة وطُلب من اللجنة - إذ أرأت ذلك ضرورياً - أن تقدم اقتراحاتها في الميادين

المتصلة بموضوعها كالتعليم والصحة العامة وتأمين صيانة الأرض
في المناطق محل الدراسة .

وكان تفسير اللجنة لاختصاصاتها واسماً جداً ، وامتدت
أبحاثها لتشمل ميادين أرحب مما حُدد لها رسمياً .

درس التقرير الظواهر الطبيعية في شرق إفريقيا ، باعتبارها
الأساس الجغرافي لمشكلات الإقليم ، وعرض للسكان وسلالاتهم
المختلفة ، والتطورات التي طرأت على الإفريقيين بعد الاستعمار
الأوروبي ، وكيف أن الاستعمار أدى إلى تفكك الروابط الأسرية
والقبلية القديمة ، وأوضح القلق الذي أصبح المتعاملون الإفريقيون
يعيشون فيه .

ثم درس اقتصاديات شرق إفريقيا القائمة والممكنة ، وثنائية
الوضع الزراعي ، والطابع المميز لكل من الإنتاج الأوربي
والإفريقي ، والعوامل التي تتحكم في الزراعة وأهمية الأرض في
حياة كينيا ، والعوامل التي أدت إلى تعقد مشكلة الأرض
والصراع عليها .

واهتم بإمكانات الصناعة والتعدين وحالة السكان في المدن ،
وسوء وضع الإفريقيين فيها ، وعدم كفاية المواصلات وانخفاض
أجور العمال الإفريقيين والظروف القاسية التي يملكون فيها في

المرتفعات البيضاء ، وكيف خففت الحكومة المساحات التي كانوا يزرعونها ، وعدد الماشية التي كانوا يربونها مما أدى إلى تدهور مواردهم ، وكانت من الأصل قليلة .

ودرس مشكلة الموامة بين الأمن والعلاقات القبلية ، وتقد اتجاه تقرير لجنة كارتر عند ما عاجلت مشكلة الأرض على أساس الوحدات القبلية باعتبار كل منها وحدة متميزة ، فقد ثبت عملياً « أن كلا من الأوريين والإفريقيين غير معلمين إلى الجهود التي بذلت ، وأن هذه الجهود لم تؤد إلى توفير الأمن للفريقين » ، وأوصت بضرورة النظر إلى القطر كوحدة يمكن أن تتميز أقسامها على أساس توفر موارد المياه ، وصرح التقرير بأن السياسة السابقة أدت إلى اشتداد الصراع العنصري في كينيا ، وزيادة الإحساس بالظلم ، عند ما يرى الإفريقيون أرضاً محجوزة للأوريين لا يزرعونها ولا يدعون الإفريقيين يستفيدون منها .

ولا بد أن يؤدي اشتداد الطلب على الأرض الخصبية إلى الصراع عليها ، ما دامت هذه الأرض محدودة ، وهذا الصراع قد يؤدي بدوره إلى إحجام رهوس الأموال والخبراء عن العمل في كينيا ، وأكد التقرير أن التنمية الاقتصادية التي لا يشارك فيها الإفريقيون

لابد أن تؤدي إلى زيادة الصراع العنصرى ما لم تبذل الجهود لإقناع الإفريقيين بمجدواها لهم .

وصرح بأن الجهود التى تبذل للتوفيق بين الإفريقيين والأوربيين تصطدم بعقبة كبيرة هى مشكلة الأرض ، فشرق إفريقيا لا زال « إقلها به جزائر صغيرة من الإنتاج الحديث وسط بحر آسن نسبياً من الاقتصاد التقليدى والموارد الطبيعية غير المعروفة أو المستغلة » .



وانتقل بعد هذا إلى عرض توصياته وناقش مشكلة ضبط عدد السكان ، ولم يقبل التوصيات التى قدمتها الجهات الرسمية فى هذا الشأن ، ورد التقرير الزيادة فى السكان إلى النمو الطبيعى . والواقع أن الكثافة العالية فى بعض أجزاء كينيا مصنعة وغير طبيعية ، نتجت من حشد الإفريقيين فى المعازل واكتظاظها بهم ، بينما يعيش المستوطنون لا يعانون شيئاً من ذلك فى المرتفعات البيضاء ، وسجل التقرير أن شرق إفريقيا — بامة — قليل السكان ، وأن التنمية الاقتصادية لا يلائمها تثبيت عدد السكان أو تخفيضه ، وهو ما تنادى به الحكومة والمستوطنون ، ووجه التقرير عناية كبيرة إلى الازدحام الشديد فى بعض المناطق التى

أخذ الإنتاج الزراعى فيها فى التدهور ، وتلفت مواردها ، وأصبحت الأسر عاجزة عن العثور على أرض جديدة ، فزرعوا الأرض التى ينبغى أن تترك بوراً .

والإفريقيون — كما صرح التقرير — يخشون فتح باب الهجرة لعناصر أوربية جديدة تستولى على أرض جيدة ، بينما يرى الأوربيون المقيمون أن أى طارئ جديد سوف يكون متطفلاً على النشاط الاقتصادى القائم، وأن الهجرة الآسيوية بالذات سوف تزيد من تعقد المشكلة . فالمشكلة الحقيقية إذن ليست فى الإمكانيات السكانية لكينيا بقدر ما هى فى سوء توزيع هذه الإمكانيات على العناصر البشرية الثلاثة فيها .

وأوصت اللجنة بتطوير نظم الزراعة والعناية بالرعى وتربية الماشية وتسويق الإنتاج ، وصيانة التربة وموارد المياه وتشجيع الصناعات البدوية ، وبخاصة فى الأجزاء التى ازدحم فيها السكان . وحركة التصنيع هذه ستظل — كما يرى التقرير — معتمدة إلى حد كبير على رؤوس أموال وإدارة غير إفريقية ، هذا الأمر لابد أن يؤدى إلى شئ من الشك فى نفوس بعض الإفريقيين، ولابد من تهيئة الجو الملائم لمشروعات التنمية، وإن كان التقرير لا يرى فى التصنيع الحل السريع للمشكلة .

وكانت اللجنة أكثر تفاؤلاً بمستقبل التعدين ، وأشارت إلى حاجته إلى رأس المال الخارجى والبحوث العلمية الممهدة ، واقترحت تكوين لجنة تعدين لشرق إفريقيا ، ولكن هذا الاقتراح رفضته كل حكومات شرق إفريقيا لشدة ارتباط التعدين بالوضع المالى للدولة وما يودى إليه من مشكلات . وأوصت كذلك بضرورة العناية بالمواصلات ووسائلها المختلفة ، وتناولت شؤون الصحة والتعليم وأن تكون الإنجليزية لغة التخاطب فى شرق إفريقيا . .

وعاد التقرير ليؤكد أهمية استيراد رؤوس الأموال الخارجية ، وأن أهمية هذه الأموال للاستثمارات فى شرق إفريقيا أكبر من أهمية شرق إفريقيا لهذه الاستثمارات لضآلة الاقتصاد فى الإقليم ، ولم تبذل اللجنة جهداً فى تقدير رؤوس الأموال المطلوبة ، ولكن حكومة كينيا قدرت أن ما يلزمها فى مشروع السنوات الخمس يبلغ نحو ٧٠٠ مليون دولار ، وأجمع رؤساء حكومات شرق إفريقيا على أن مشروعات التنمية التى تقترحها اللجنة أكبر من طاقة الإقليم ، وكان هذا الإجماع مثار تعليقات كثير من المعقبين ، حتى أن جريدة «الإيكونوميست» تساءلت « هل كان الهدف من التكاليف المرتفعة التى اقترحتها

حكاه شرق إفريقيا أن تساعد على تخفيف الرأى العام من
الأراء القوية البناءة ، مادامت هذه الأراء قد اخافت الحكام ١٩ .



وفما يتعلق بالأرض فإن اللجنة لم تضع فى المحل الأول حاجة
من يحتاج إلى الأرض لفضائه ، ولكن وجهت عنايتها إلى من
يستطيع أن يحسن القيام بأمرها ، وكان هدفها الكبير زيادة
الإنتاج ، ودعت إلى الاتجاه نحو تفتيت الروابط القبلية
والعنصرية ، وهى روابط أدت إلى زيادة التنصب والتوتر ،
وطالبت بتعديلين أساسيين :-

١ - أن يزيد عدد السكان الذين لا يعتمدون على الأرض
عتمادا أساسيا كمورد رزق .

٢ - تشجيع الملكية الفردية فى الأرض والتصرف فيها ،
مع ضبط انتقال الأرض بين أفراد من عناصر مختلفة .

هذه المقترحات رفضتها حكومات شرق إفريقيا ، ورأى
حاكم كينيا العام أن التقرير وجهه عناية كبيرة إلى الأوضاع
الاقتصادية ، وتجاوز عن الكثير من التقاليد القبلية مع أنها
لا زالت الأساس العملى لإدارة كينيا فى الوقت الحاضر ، وأشار
المعقبون إلى أن الباغنده - فى أوغنده - عديم ملكية فردية

ومع هذا لا زالوا يعيشون في خوف دائم من انتزاع أرضهم ،
ويعارضون في التصنيع ؛ لأنه يحمل المزيد من المهاجرين
الأوربيين إليهم .

وطالب التقرير بضرورة إزالة نظم التفرقة والقيود الكثيرة
المفروضة في شرق إفريقيا ، وإزالتها يمكن إقامة نظام اقتصادي
جديد يساهم فيه كل المواطنين .

فالتوزيع ، مثلا ، يعكس النظام الثنائي الذي تحيا فيه المنطقة ،
فهناك نظام إفريقي للتجارة يسير على الأوضاع التقليدية ، بينما
النظام غير الإفريقي متقدم ، ويرتبط بالتطورات العالمية ، ومن
الممكن أن يتحسن إذا تحرر من القيود الكثيرة التي خضع
لها ، والتي تظن حكومات شرق إفريقيا أنها لازمة للاستقرار .
ولم تجد اللجنة استجابة لمقترحاتها في هذا الشأن ، فحكومة
كينيا ترى أهمية كل من التنمية الاقتصادية واستقرار الأوضاع
المألوفة ؛ ولهذا لم تقبل مقترحات اللجنة بشأن حرية التسويق .



ولعل أشد اقتراحات اللجنة لفتنا للذهن ، هو اعتبارها
شرق إفريقيا وحدة اجتماعية واقتصادية ، والتنمية — في رأى
اللجنة — تعتمد أساسا على المدى الذي يستطيعه السكان المحليون

فى شرق إفريقيا مستعنين فى هذا بعدد من المهاجرين ، على أن يتكامل هذا التطور مع الاقتصاد العالمى ، فيستمد منه رأس المال والخبرة .

وضربت اللجنة مثلاً بالمواصلات ، فالمصالح الجزئية لكل من دول شرق إفريقيا عاقت النظرة الكلية لحاجات هذا المرفق ومصالحه ، وهناك محاباة فى نفقات نقل سلع خاصة - لصالح المستوطنين - أدت إلى التضحية ببعض حاجات المرفق . ودرست اللجنة مشكلة اليد العاملة والسياسة المتبعة فيها ، وذكرت أن هذه السياسة ينبغي أن يكون هدفها حصول العامل على أعلى الأجور التى تؤهله لما إنتاجية العمل فى جو آمن وتحت إشراف يرفع كفايته ، وشفعت اللجنة هذا بمقترحاتها ومن بينها الحد من الهجرة ، ويرتبط بهذا أن يكون العامل حراً فى اختيار المكان الذى يعمل فيه ، والجهة التى يعرض عليها جهوده ، دون أن يكون مقيداً بالنظم العتيقة التى فرضتها حكومة كينيا على العمال . وهذه المشكلة وميقة الصلة بالإنتاج الزراعى فى المرتفعات البيضاء ، ويقضى تنفيذ مقترحات اللجنة أن تشتري الحكومة أو تحصل على أرض يستطیع فيها العمال الزراعيون . أن يستأجروا أرضاً يسكنونها بعقود طويلة .

ولكن حاكم كينيا رفض هذه الفكرة ؛ وكانت حجته ضياع الروابط الشخصية بين المؤجر والعامل ، ونقص الكفاية ، وطول المسافة التي يقطعها العامل إلى الأرض التي يعمل فيها ، والحاجة إلى عمال مقيمين لرعاية المزارع التي توجد فيها قطعان ماشية كبيرة ، ونقص الأرض الزراعية بتحويل جزء منها إلى قرى سكنية ، ثم نفقات المبنى والإدارة . ووضح من رد الحاكم العام أن الجانب الأكبر من حججه يرمى أساساً إلى خدمة المستوطنين ، هذا إلى خوفه من إنشاء أماكن استقرار في المرتفعات البيضاء تكون لها شخصية إفريقية . وبعبارة أخرى : عدم رغبته في قيام تجمعات إفريقية دائمة في المرتفعات وإن كانت الأرض ستظل ملك الحكومة ، وموقف الحاكم هنا تابع من التعصب العنصري الأوروبي .

وأشارت اللجنة إلى وضع الإفريقي في المدينة حيث يجد طرق الثروة والرق الاجتماعي مسدودة أمامه ، بعد أن ترك وراءه روابطه القبلية وحياته التقليدية باستقرارها وانتظامها . في المدينة ينسلخ الإفريقي من ماضيه ، وتضطرب أمامه مسالك الحاضر ولا يجد أمامه أملاً في مستقبل . والإفريقي يعيش في المدينة حياة كثيفة ضيقة ذات مستوى خفيض ، واقترحت اللجنة

إعادة النظر في تخطيط المدن بحيث تسمح الحياة فيها « بالتحرك
التدريجي نحو المساواة الاجتماعية » وقبل حاكم كينيا هذا
الاقتراح « كهدف مرغوب فيه » .

وعاد التقرير ليؤكد — فيما يتعلق بمشكلة الأرض — أن
واجب الحاكم أن ينظر إليها كوحدة ، وأن يضع سياسة تهدف
إلى صالح المجموع لا صالح طائفة خاصة من المجتمع ، وأكد أن
فشل كينيا في اتخاذ خطوة تهدف إلى الوحدة سوف يؤدي إلى
تعميق التنمية في الوقت الذي يتحتم فيه زيادة التقدم ، وقد
قصر الأرض على الأوربيين في المرتفعات البيضاء ، وبين سوء
عواقب وخطورتها ، فهذا الوضع يجعل من الأوربيين « قبيلة »
منعزلة لا تتوفر الثقة بينها وبين المحيط الإفريقي ؛ ولذلك ينبغي
ألا ينظر إلى اللون كأساس للتمييز بين الأفراد إلا إذا كان
كان هناك عامل آخر كالحبرة أو الكفاءة ، فكل المحاولات
التي تهدف إلى فرض مساواة مصطنعة سوف تؤدي إلى اشتداد
فقر الفقير والانحدار بالمستوى الاقتصادي ، ومن ناحية أخرى
ينبغي أن تتوفر الظروف الملائمة التي تمنح الإفريقيين فرص
التقدم ؛ حتى يأخذوا حقهم الطبيعي في بلادهم



وينبغى أن يتضح في أذهانتنا أن المقترحات الأساسية التي تقدمت بها اللجنة - وهي الخاصة بتخفيف الحدود المنصيرية والقبلية - قابلتها وسوف تقابلها آراء حادة عنيفة ، فهناك عدد ضخم من القوانين واللوائح تؤكد الوضع المقابل ، وكثيرون من الأوربيين والإفريقيين سيجدون من الصعب أن يلائموا بين أفكارهم والمفاهيم الجديدة التي وضعت اللجنة معالها .

وكان تعقيب حاكم كينيا على هذا الاتجاه : « أنه في الوقت الذي يقبل فيه مبدأ إزالة العزلة بين العناصر ، تجد الحكومة نفسها - في معظم الأحوال - عاجزة عن أن تتخذ أية خطوة إيجابية ، ذلك لأن التعاون الاقتصادي والاجتماعي - في أساسه - سلوك فردي ؛ ولا تستطيع الحكومة أن يكون سيرها في إلغاء هذه القيود أوسع مدى مما يتحمله البناء الإداري والاجتماعي » .

ولاقت هذه المقترحات معارضة شديدة من كثير من المستوطنين الأوربيين ، ولم يرهؤلاء أن الإفريقيين سوف يرضون بالاستئجار في المرتفعات البيضاء بديلا ملأما عن ضياع مركزهم تماما في المعازل .

ولقيت مقترحات اللجنة تأييدا من بعض الصحف البريطانية ، ففي ٨ سبتمبر ١٩٥٦ ، نشرت « الايكونومست » مقالا بعنوان

« حكام شرق إفريقيا يقولون : لا » قدت فيه موقف الجهاز الحاكم قائلة : « إذا لم تكن القوانين وسيلة تغيير هذه الأوضاع فإذا تكون الوسيلة ؟ » .

ويبدو من نواحي النقد التي وجهت إلى التقرير أنه سوف ينسى كما نسي كثير من المقترحات . ولكن - كما يقول دكتور « هانس » « من الصعب أن تتصور كيفية حل كثير من مشكلات شرق إفريقيا دون تنفيذ بعض المقترحات الأساسية التي أوردتها التقرير ، وسوف تجد اللجان المقبلة نفسها محيرة على الرجوع إلى مقترحات اللجنة » .

هذا التقرير يعتبر إضافة كبيرة في دراسة مشكلة كينيا بخاصة وشرق إفريقيا بعامة ، وهذه الآمال التي رممها واضعو التقرير - رغم نواحي النقد التي توجه إليه - لم تجد طريقها إلى الحياة ، وإنما قابلها واقع مرير .


كانت الحكومة قد اعتقلت زعماء الإفرقيين وحاكمهم ، وأرهبت الجوع العزلاء ، وفر من الإفرقيين نفر إلى الغابات ، يحتمون بأشجارها ومخابئها من بطش الحكومة ، ويدافعون عن كيانهم ويحاولون استرداد أرضهم ، وشاهدت كينيا حرباً دموية

غير متكافئة ، وقفت فيها الإمبراطورية البريطانية أمام شعب
إفريقي يملك القليل من المال والعتاد ، ونكلت بالأبرياء في ثورة
عرفها العالم باسم : «'ماو ماو » .



المنظرات السياسية

إلى عام ١٩٥٢

 الاستثمار في كينيا أن ينقسم المجتمع فيها بحيث تحيا العناصر البشرية الثلاثة حياة انفصالية . وعند مناقشة قضية كينيا في مجلس العموم البريطاني في أواخر عام ١٩٥٨ ، علق النائب العمالي « جون ستونهوس » على استئثار الأوربيين بأفضل الأراضي بأن « حكومة كينيا تتصف بالجن. وعمالة المستوطنين » ، ورغم أن وكيل وزارة المستعمرات حاول الرد على الهجوم الضيف الذي شنه « ستونهوس » إلا أن هذا لم يستطع تغيير الحقائق الرقية التي أوردها النائب في خطابه .

فالمستوطنون ومن ورائهم حكومة كينيا والحكومة البريطانية يحاولون باستمرار الاحتفاظ بوضعهم الممتاز في المجتمع الكيني . والإفريقيون - أصحاب الأرض - يرون أنفسهم مضطهدين فيها ولا تعطى لهم فرص الحياة الكافية . والآسيويون يريدون المساواة بالأوربيين في الحقوق ويشكلون قوة يعمل حسابها كل من الأوربيين والإفريقيين ، ويحتفظون بمركز ممتاز في الحياة

الاقتصادية . والتنافس بينهم وبين الإفريقيين ليس متكافئاً . وكان من تكاثر عددهم أن خضعت الحكومة لرغبة الأوربيين وحددت الهجرة الآسيوية من عام ١٩٤٨ . والاستثمار الأوربي بدوره لا زال معتمداً على اليد العاملة الإفريقية ولم ينح الفرصة لكي تتكون منها طبقة وسطى قوية كالتى تكونت فى غرب إفريقيا ، وكانت قاعدة الأحزاب السياسية فيها . واعتمدت التكوينات الحزبية الإفريقية فى كينيا على المزارعين فى المعازل والعمال الزراعيين فى المرتفعات البيضاء ، ثم العمال فى مراكز التجمع المدنى وأهمها نيروبي ، وكانت مشكلة الأرض والأجور المحور الذى يدور حوله الصراع الحزبي ، وقام الكيكويو - باعتبارهم أكبر القبائل الإفريقية وأنضجها - بدور كبير فى هذا الكفاح .

* * *

فى يونية ١٩٦١ كون جماعة شباب الكيكويو - من بينهم جوموكيئاتا وهنرى ثوكو - أول تنظيم سياسى إفريقى فى كينيا وحمل هذا التنظيم اسم « جمعية شرق إفريقيا » وقامت بالدفاع عن حقوق الأجراء الزراعيين وقاومت نظام الكياندى ، واحتجت على إبعاد الإفريقيين من المرتفعات البيضاء لإفساح

الطريق لقدامى الضباط الأوربيين الذين شجعتهم الحكومة البريطانية وقتئذ على الاستيطان في كينيا بعد الحرب العالمية الأولى، واستمر نشاط الجمعية نحو عام ثم صدر قرار الحكومة بمصادرة نشاطها في مارس ١٩٢٢ ، واعتقال « هنرى ثوكو » ، وعندما تظاهر المواطنون احتجاجا على ذلك ، هاجتهم قوات الحكومة وأطلقت عليهم الرصاص وأعلنت حالة الطوارئ .

ولتهدة الإفرقيين الذين أضاعهم الاستعمار وأصبحوا يستمدون على بيع مجهودهم للمهاجرين البيض الجدد ، أصدر دوق « ديفونشير » - وزير المستعمرات - تصريحه الذى سبقت الإشارة إليه ، والذى يعتبر العهد الأعظم (الماينا كارتا) الإفريقى فى كينيا .



وبعد سنوات من حل جمعية شرق إفريقيا ، عينت الحكومة البريطانية لجنة برئاسة سير « هيلتون يونج » لدراسة مشكلة كينيا وبمحت مطالب الإفرقيين الذين اشتدت حاجتهم إلى الأرض مع زيادة عددهم ، وسارع الإفرقيون بتكوين « جمعية الكيكويو المركزية » عام ١٩٢٨ ؛ لتستطيع عرض مطالبهم على اللجنة، وانتخب كنيانا أميناً عاماً لها وأرسلته الجمعية فى العام التالى

إلى لندن لعرض قضية كينيا وكسب انتصار لها من بين نواب حزب العمال البريطانى .

وقدم كنيانا باسم شعب الكيكويو مذكرة إلى الحكومة البريطانية تتضمن المطالب الآتية :-

١ - أن تعود إلى قبيلتنا كل الأرض التابعة لها والتي استولى عليها المستوطنون .

٢ - أن تضاف إلى أرضنا الحالية مساحة مناسبة من الأرض الزراعية الخصبة وأرض المراعى نظرا لحاجتنا إليها ونظرا للزيادة المنتظرة فى أبناء القبيلة .

٣ - أن توضح حدود معاقلنا الحالية والمضافة بحيث يعرفها الجيل الحاضر والأجيال المقبلة بالعين المجردة دون رجوع إلى وثائق وخرائط .

٤ - أن تبقى أرض المعاقل لأبنائها وألا يقطع منها أى جزء لغيرهم مهما كان الهدف .

٥ - المحافظة على نظام «الجيتاكا» داخل المعاقل مع توفير ملكيات خاصة للعشائر والأسر ورعاية تعديل المساحة مع تغير عدد أفراد الأسرة .

٦ - أن يصرح لنا بشراء الأرض من الأوربيين والهنود متى استطاع أفراد قبيلتنا ذلك .

٧ - أن توفر لكل عشيرة مساحة كافية من الغابات تحصل منها على حاجتها من الأخشاب والوقود كما توفر للماشية فرصة الوصول إلى الأماكن التي نحصل منها على الملح .

ونشط السيكويو ومنظماتهم في نشر التعليم بين أفراد القبيلة وتبعثهم في هذا قبائل أخرى ، وأدى هذا النشاط إلى خلق وعى ذاتى ساعد بدوره على تدعيم مركز المنظمات الإفريقية، وتبنت الجمعية مبدأ الأجر المتساوى عن العمل الواحد . واشتدت حكومة كينيا في محاربة الجمعية وطالبت كبار رجال قبيلة السيكويو بمعاوتها في هذا الأمر ، وأصدرت قرارا بتحريم أناشيد ورقصات وحفلات الجمعية ، وخطت بعد هذا خطوة أخرى فأخذت في اعتقال زعمائها .

وقد نشرت لجنة « يونج » تقريرها عام ١٩٣٠ ، وعلى أساسه أصدرت حكومة العمال برئاسة « رامزى مكدونالد » مذكرة عن السياسة الأهلية نادت فيها بالامتياز لحكومة كينيا - بعد هذا - أية أرض إفريقية لأوربي . وزعم هذا ظلت حكومة كينيا تحايب الأوربيين . ووالى جمعية السيكويو المركزية الاحتجاج على

موقف حكومة كينيا ، واتبعت في احتجاجها ونشاطها الأساليب الدستورية كاللجوء إلى المحاكم ، وتقديم الالتماسات إلى البرلمان وعقد المؤتمرات والندوات ، والاتصال بأعضاء مجلس المموم البريطاني .

وأدى هذا إلى تكوين لجنة كارتر . وسبق أن رأينا كيف انتهت هذه اللجنة إلى زيادة المساحة المخصصة للأوروبيين ، وأضفت على المظالم القائمة صفة شرعية جديدة .

وانتهزت حكومة كينيا فرصة قيام الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ ، وإعلان الحرب على ألمانيا ، فسارعت - بناء على نصيحة المباحث الجنائية - بإصدار قرارها بحل جمعية الكيكويو المركزية عام ١٩٤٠ ، بحجة النشاط الهدام والاتصال بالإيطاليين .

* * *

ومضت سنوات الحرب بعد أن تركت آثارا عميقة في كينيا ، وأبرزت الحرب في فعال إفريقيا أهمية شرق القارة ، وساهم عدد كبير من أبناء كينيا في القتال ، وعملوا في الصناعات الحربية . واجتذبت حياة المدينة كثيرا من أبناء الريف ، واحتك هؤلاء جميعا بالحياة الجديدة ، ولم يخرجوا منها بنصيب يتناسب مع ما بذلوا من جهد ، وعاد المحاربون بعد أن اتسعت آفاقهم وزادت خبرتهم

واشتد تطلّعهم إلى تحرير قومهم ، وبرزت من بين الجموع
الساخطة زعامات تستطيع أن تعبر عن آمال قومها وتقود الجموع
في طريق الكفاح .

وظل كينيا تسبعة عشر عاما في بريطانيا ، يتصل بالمسؤولين
والذين يعطفون على القضية ، وشرح وجهة نظر قومه عام
١٩٤٥ ، أمام المؤتمر الخامس للوحدة الإفريقية في « منشستر » ،
وأيد المؤتمر بكل قوته كفاح كينيا لنيل الحريات الأربع بالطرق
السلمية ، ثم عاد كينيا في العام التالي إلى وطنه حيث اتصل باتحاد
كينيا الإفريقي .

وعندما عاد كينيا إلى وطنه ، قابله آلاف من قومه في بمبة
- الثغر الرئيسى فى كينيا - ونظر الرجل إلى الوجوه المتطامة
إليه وقال :-

« إننى لم أحضر لكم من أوروبا شيئا بعد أن غبت عنكم
سبعة عشر عاما ، وكل الذى جئت به - من الناحية السياسية - هو
الصدق فى المطالبة بحقوقنا ، وعندما أدعوا الأوربيين الذين يقاومون
حقوق الإفريقين إلى هذا الصدق ، ستصيبنا عداوتهم ، وسيشنون
حربا على هذا الصدق ، تصيب كل الذين يتصلون باتحاد كينيا الإفريقى »

وقد تكون هذا الاتحاد عام ١٩٤٤ ، واستهدف تكوين
جهة قومية متحدة تضم الإفريقيين جميعا ، دون اعتبار للفروق
القبلية أو الدينية أو الطبقية وجعل أساليبه كلها دستورية قانونية.
وفي أول يونيو ١٩٤٧ عقد الاتحاد مؤتمره الأول في نيروبي
وحضره مندوبون يمثلون كل القبائل الرئيسية في كينيا :
الكيكويو ، اللو ، الماساي ، الكافرندي ، الكامبا ... وانتخب
كنياتا رئيسا له ووضع الاتحاد برنامجا شاملا الجوانب الاقتصادية
والسياسية والاجتماعية وقدمه إلى حكومة كينيا .

• ونادى الاتحاد بالحكم الذاتي للإفريقيين مع حفظ حقوق
الأقليات العنصرية ، وزيادة عدد تمثلي الإفريقيين في المجلسين
التشريعي والتنفيذي ، وإيقاف تملك الأوربيين الأرض وجعل
تعليم الإفريقيين إجباريا ، وإلغاء الكيباندي وغيرها من القيود
المفروضة على حريات ونشاط الإفريقيين ، وإقرار مبدأ الأجر
المنساوي على العمل الواحد ورفع أجور الإفريقيين الحالية .

ووصل عدد أعضاء الاتحاد عام ١٩٥٠ ، إلى أكثر من مائة
ألف وأصبحت له شبكة من الفروع تنتشر في كينيا كلها ، ونظم
زعماؤه حملة توقيعات ضمت نحو مليون توقيع على التماس
الحكومة البريطانية حمله وقد مكون من إثنين من مجلسه التنفيذي

- هما: «كيونانجي»، «أونيكو» - لتقديمه إلى وزير المستعمرات .
ووصل الوفد بريطانيا في ٦ نوفمبر ١٩٥١ ، وكانت وزارة
العمال قد سقطت، ورفض وزير المحافظين «ليتلون» مقابلة الوفد،
فعقد عدة اجتماعات عامة وقام بأسفار وأضاف توقيعات جديدة
لرفعها إلى مجلس العموم .

وفي فبراير ١٩٥٢ ، قام مستر ليتلون وزير المستعمرات
البريطاني ومستر لينوكس بويد وزير الدولة لشئون المستعمرات
بزيارة كينيا، ورفض مقابلة وفد إفريقي أراد أن يقدم شكوى
بخصوص مسألة الأرض والنقود الأوربي ، وقام لينوكس بويد
بجولة في كينيا علقت عليها مجلة « أفريكان أفيرز » في عدد إبريل
١٩٥٢ ، بقولها: «إن مستر لينوكس بويد ترك أثرا طيبا في نفوس
المستوطنين (البيض) بينما لم ير إلا القليل من شئون العناصر
الأخرى » .

أما الوفد الكيني في لندن فبعد أن وضّح أخطاء بريطانيا ،
عاد «أونيكو» ليقدّم للاتحاد تقريره عن نشاطه ونشاط زميله
«كيونانجي» الذي بقي في لندن ليتابع شرح القضية والدفاع عنها،
وعندما وصلت إلى كينيا أخبار التأييد الكبير الذي ناله الالتماس
من قطاعات متعددة من الرأي العام البريطاني ، ثار المستوطنون

البيض ، وأخذوا في الضغط على الحاكم العام سير «إيفلين باريج» ليوقف نشاط الاتحاد ويمتثل قاداته ، وكان زعماء الاتحاد - مثل كنياتا - قد صرحوا مرارا بكراهيتهم العنف ، وكانوا يتابعون جهودهم الدائبة في رفع مستوى قومهم اقتصاديا واجتماعيا على أسس قانونية ، ولم يجد الحاكم العام مبررا قويا يستند إليه في إيقاف نشاط الاتحاد وأعضب هذا ممثلي المستوطنين البيض في المجلس التشريعي ، وتعاونت معهم بعض الصحف الرجعية والنواب المحافظون في البرلمان البريطاني ، بمن لهم روابط قوية بالمستوطنين .

وزاد ضغط البيض على الحكومة لإيقاف نشاط الاتحاد وسافر بعض المسئولين من حكومة كينيا لمقابلة وزير المستعمرات في خريف ١٩٥٢ للتشاور معه في هذا الأمر ، وبينما كانت هذه المشاورات دائرة هاجمت صحف المستوطنين ما أسمته « ماوماو » وكانت حركة - كما يدعى البيض - تهدف إلى إخراج الرجل الأبيض من المرتفعات وتنادى بـ « إفريقيا للإفريقيين » .

* * *

فاذا ما انتقلنا إلى الجانب الأوربي - قبل ثورة ماوماو - وجدنا المستوطنين يهتمون أساسا بمصالحهم ، وقد أسقطوا من

حسابهم حق أبناء كينيا الإفريقيين في وطنهم ، وكانت جمعيات ومنظمات البيض تعبر عن هذا الانحياز وتدافع عنه .
من أهم هذه المنظمات : جمعية المزارعين الأوربيين (١٩٠٣)
وجمعية المستعمرين البيض (١٩٠٧) واتحاد الناخبين الأوربيين
(١٩٤٤) .

* * *

وحاول المستوطنون من أول الأمر أن يكون هناك نوع
من الحكم الذاتي في كينيا ، ففي عام ١٩٠٦ صدر مرسوم
بإنشاء مجلسين تشريسي وتنفيذي ، ولم يكن فيهما من يمثل
الإفريقيين ولا الآسيويين .

وبدأ كفاح الآسيويين من وقت مبكر ، واستطاعوا عام
١٩٢٠ أن يدخلوا المجلس التشريعي بعضوين منتخبين بقائمة
منفصلة وأعادوا الكرة مرة أخرى ، ووافقت لجنة تحقيق
شكلت عام ١٩٢١ ، على أن يكون الانتخاب بقائمة منفصلة لكل
من العنصرين الأوربي والآسيوي في المجلس التشريعي ، ورفعت
عدد الأعضاء الآسيويين إلى خمسة يمثلون ٢٣ ألفا ، مقابل أحد
عشر أوربيا يمثلون عشرة آلاف مستوطن .

وحدث تعديل آخر في المجلس التشريعي عام ١٩٢٧ ، ظل

فيه الآسيويون خمسة ، بينما ارتفع عدد الأوربيين المنتخبين إلى ١٨ عضواً ، منهم واحد يمثل المصالح الإفريقية ١١ وكان هذا أول إجراء اتخذته الحكومة لتمثيل مصالح الإفريقيين في المجلس التشريعي ، ورفض الآسيويون الوضع وقاطعوا الانتخابات ثم تعاونوا مع الحكومة مرة أخرى عام ١٩٣٤ ، وفي عام ١٩٤٤ عينت الحكومة أول إفريقي في المجلس التشريعي . وعينت عضواً ثانياً عام ١٩٤٦ بصفة مؤقتة ثم أصبح هذا التعيين دائماً . عام ١٩٤٧ .

وبعد انتخابات عام ١٩٤٨ زاد عدد الإفريقيين إلى أربعة يعينهم الحاكم العام من قائمة تقدمها إليه هيئات الحكم الإفريقي المحلي ، وأصبح المجلس التشريعي يتكون من ١٦ عضواً بحكم وظائفهم ، ٢٢ غير موظفين منهم ١١ عضواً أوربياً منتخبا ، ٥ آسيويون ، ٤ إفريقيون معينون ، وعريان أحدهما منتخب والآخر معين .

أما المجلس التنفيذي ففي عام ١٩١٩ ، أصبح فيه أوربي - يمثل المصالح الإفريقية - وآسيوي .

وأعيد النظر في الهيكل الدستوري للمستعمرة عام ١٩٥١ ، عندما بدأت تظهر بوادر الثورة ، ويشهد الوعي الإفريقي السياسي ، وكان للمشكلة ثلاثة جوانب :-

١ - فالحكومة رأت - تخفيفا لحدة الموقف - ان الوقت قد حان لتعيين إفرىقى فى المجلس التنفيذى وزيادة عدد الأعضاء الإفرىقيين فى المجلس التشريعى .

٢ - وقاوم المتطرفون من المستوطنين هذا الاتجاه ، وطالبوا بألا يقل عدد ممثلهم المنتخبين عن مجموع ممثلى الإفرىقيين والاسبويين معا .

٣ - وشارت المناقشات حول نسبة الأعضاء بحكم وظائفهم فى المجلس التشريعى ، وهى مسألة لها وزنها عند المستوطنين الأوربيين .

وأدخلت تعديلات جزئية على الدستور عام ١٩٥٢ ، زاد فيها عدد الأعضاء المنتخبين فى المجلس التشريعى إلى ٢٨ منهم ٦ يمثلون الإفرىقيين ، كما أصبح المجلس التنفيذى يتكون من ١٢ عضوا منهم إفرىقى واحد .



ثورة ماوماو

حملة التوقيعات التي نظمها اتحاد كينيا الإفريقي ،
مدى سيطرته على القاعدة الشعبية وقدرته على
قيادتها ، وأحس المستوطنون الخطر الإفريقي المقبل ، فأرادوا
أن يعالجوا الحركة النامية ، بضربة تقضي على قوادها وتفتت
قاعدتها .

لم يقف المستوطنون والحكومة الكينية عند الجوانب
الإصلاحية ومعالجة أسباب المشكلة معالجة منصفة ، فالحكومة
حرمت الإفريقيين حقهم السياسي المشروع ، وحشرتهم في
المعازل الضيقة وفرضت عليهم الضرائب العالية فاضطروا إلى
العمل بأجور بخسة في مزارع الأوربيين دون أن تكون لهم
في الأرض حقوق ، وحرمت عليهم زراعة غلات معينة ووصل
بها الأمر إلى محاربة الإفريقيين في المنح الدراسية والبعثات
التعليمية وتصريحات السفر إلى الخارج ، وفرت بين أجز
الإفريقي إذا قام بنفس العمل الذي يقوم به الأوربي تفرقة وصلت
إلى ثلاثة الأمثال .

كل هذا الصنف والإرهاق لم تقف عنده حكومة كينيا ولا المستوطنون البيض وإنما الذي ذكروه وقتئذ خطورة اليقظة الإفريقية والخوف من عودة الحق إلى أهله . وبدأت الحكومة بالتنسيق على الزعماء ومراقبة الاجتماعات وتسجيل ما يدور فيها ، وارتفع صوت « مايكل بلندل » — زعيم الأوربيين في المجلس التشريعي — ينادى « بالقبض على زعماء الاتحاد ومهاجمتهم وتمزيقهم بكل سلاح » .

* * *

وبعد أن عاد المسئولان اللذان أوفدتهم حكومة كينيا للمقابلة وزير المستعمرات بشأن الموقف الداخلى واليقظة الإفريقية ، اعتمد المجلس التشريعي في جلسة خاصة عقدها في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥٢ عدة إجراءات من أهمها : —

- ١ — الرقابة على الصحافة والمطبوعات والمنظمات الإفريقية .
 - ٢ — مراقبة أى إفريقى يشتبه فى أنه على صلة بماو .
 - ٣ — ضرورة تسجيل أية منظمة تضم عشرة أعضاء فأكثر ، ويستثنى من ذلك المنظمات التعاونية والماسونية واتحادات التجارة ، وتعتبر المنظمات غير المسجلة غير قانونية تلقائيا .
- واللحكومة حق حل أية منظمة لها روابط عالمية .

٤ — الاعتراف الذى يصل إليه ضابط البوليس يمكن اتخاذه شاهداً ضد الإفريقيين . والشاهد يمكن إداته .
٥ — إذا اقتنع المفتش البريطانى بأن أحد الإفريقيين على صلة بماوماو ، كان له أن يقبض عليه ويأمر بإرساله إلى المعتقل ، وأى عسيان لهذا الأمر جزاؤه السجن ١٢ شهرا وغرامة ١٠٠ جنيه .

وتوتر الجو فى كينيا بعد هذه الإجراءات واستجابات الحكومة لضغط المستوطنين فأتخذت عدة خطوات أخرى من بينها المقوبة الجمية على أى مجتمع إفريقى يمجز عن معرفة المتهمين منه فى حوادث ماوماو ، وأعطت الحكومة نفسها سلطة لإجلاء الإفريقيين عن مساكنهم وقرامم إذا اقتضت ذلك المحافظة على الأمن ، بل وصل الأمر إلى إمكان مصادرة الماشية وقتلها وإتلاف المنقولات فى أية منطقة تقرر إخلاؤها .

واشتد ضغط المستوطنين ، فأعلنت الحكومة الأحكام العرفية فى ٢٠ أكتوبر ١٩٥٢ ، وفى فجر اليوم التالى - ٢١ أكتوبر - قبضت على كينيانا وخمسة وعشرين عضوا من اتحاد كينيا ، وبدأت موجات الاعتقال الجمعى كل يوم خلال السنوات التالية . وبدأت بهذه الإجراءات دورة من الكفاح الدموى الذى

عرفه العالم باسم ثورة ماو ماو ، ومن الطبيعي أن يعتبر كينيا
وزملاؤه مسئولين عن نشاط الاتحاد ، وكان هذا النشاط سافرا
دستوريا ، ولكن من غير المعقول أن يعتبر كينيا مسئولاً عن
عن ثورة جاءت رد فعل للإجراءات العنيفة التي اتخذتها حكومة
كينيا حيال الإفريقيين .

* * *

ومن الصعب معرفة المقصود بكلمة ماو ماو . وهناك عدة
فروض حاولت تفسيرها : —

١ — أنها ترتبط بالحرفين A. U. من Kenya African
Union (K A U) .

٢ — ارتباطها بكلمة موما ، ومعناها القسَم عند الكيكويو .

٣ — ارتباطها بكلمة القوة عندهم .

والراجح أنها من اختراع الأوربيين ولا أساس لها في
اللغات المحلية .

ويرتبط الفرد بهذا التنظيم عن طريق أداء قسم في حفل
خاص يتعهد فيه الفرد بكتمان سر الجماعة ، وتنفيذ أوامرها
والتضحية بالمال والنفس في سبيل أهدافها ومحاربة أعدائها .
واستطاع المستوطنون أن يستصدروا من الحكومة قانونا

يخول للمستوطن أن يطلق النار على الإفريقي إذا لم يقف فوراً عند أمره بذلك ، ونظموا « قوات بوليس المعازل » وتشكون من إفريقيين يوالون حكومة كينيا والمستوطنين البيض ، وحصل المستوطنون على ما يريدون من أسلحة نارية ، وفرضت الحكومة قوانين حظر التجول ليلاً في مناطق معينة ، وعززت قواتها .

* * *

ورداً على سياسة العنف الحكومية ، أصدر المجلس التنفيذي القائم بأعمال اتحاد كينيا بياناً باسم شعب كينيا يطالب بتحقيق الأهداف الآتية : —

* إلغاء التفرقة العنصرية .

* كفالة حاجة الإفريقيين إلى الأرض ، وإيقاف الهجرة الأوربية والآسيوية إلا على أساس مؤقت تقتضيه مصالح الصناعة والإدارة .

* التوسع في التعليم الإفريقي في مراحله جميعاً .

* أن يتبع نظام الانتخاب لا التمييز في عضوية الإفريقيين بالمجلسين التشريعي والتنفيذي وجميع المجالس واللجان الأخرى .

- * وأن يكون هناك جدول انتخابي واحد للعناصر الثلاثة مع التوسع في الشروط الواجب توافرها في الناخب الإفريقي على أن تشمل النساء أيضاً .
- * أن يتساوى عدد الإفريقيين - من الرععيين وغير الرععيين - في المجلس التشريعي .
- * كفالة حرية العمل للاتحادات التجارية .
- * فتح المجال أمام الإفريقيين للترقي في سلك الخدمة العسكرية والمدنية .
- * التوسع في التنمية الاقتصادية وإلغاء القيود المفروضة على إنتاج الإفريقيين غلات خاصة .
- * رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة الثلث لمقاومة غلاء المعيشة وتوفير المسكن الملائم للعمال في نيروبي وممبسة .
- * كفالة حرية الاجتماع والتعبير وتعديل لوائح الحكومة بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة، وأن تلغى - في أقرب وقت ممكن - جميع القوانين الجائرة التي فرضتها الحكومة . وإتاحة فرصة العمل لاتحاد كينيا الإفريقي والصحافة الإفريقية الحرة .

* إطلاق سراح كل من اعتقلوا من ٢٠ أكتوبر أو محاکمتهم فوراً .

* توسيع اختصاصات اللجنة الملكية (لجنة داو) بحيث تشمل دراسة مشكلة الأرض .

وضربت الحكومة بهذه المطالب العادلة عرض الأفق ، وتابعت خطتها العنيفة ..

كانت الحكومة قد أغلقت تسع جرائد إفريقية، وقبل مضي شهر على إعلان الأحكام العرفية هاجمت مناطق الثورة وقبضت على أكثر من ثلاثين ألفاً، وشنت حرباً عنيفة على الثوار والأمينين واشتدت الهجمات من الجانبين .

* * *

وكانت بريطانيا تعلم أن الثوار يقدسون ثورتهم وأن القسم الذي يؤدونه عند الانضمام له عمقه الذي يربط الفرد بالجماعة ويعتقد أن الهلاك مصيره إذا خنت في العهد ، فلبأت إلى سلاح مقابل ، فاستدعت نفراً من السكينة الإفريقيين ، واستطاعت أن تستميلهم إلى جانبها وأقنعتهم بأن يقدوا حفلات دينية يحضرها الإفريقيون ليتحللوا فيها من رباط القسم . وكانت هذه الطريقة مثار تعليقات الكثيرين في الدوائر الرسمية والعامة ، وعجبوا

كيف تلجأ الإمبراطورية إلى السحرة والكهنة تستعين بهم في تحقيق مآربها .

أما المسيحيون من الإفريقيين فلبجات معهم إلى طريقة أخرى، فكلفت الحكومة «أسقف كنتبري» أن يرسل مندوبا إلى كينيا يحض الإفريقيين المسيحيين فيها على السكينة والالتزام القانون ، وجاء القس «بويس» وبعد عودته إلى لندن في آخر يناير ١٩٥٣ عقد مؤتمرا صحفياً تحدث فيه عن تعذيب المسجونين وندد بالوحشية التي تستخدم معهم .

وأصدرت الحكومة قانونا يقضى بإعدام من ينضم إلى الثوار أو من يثبت عليه الانضمام إلى ماو ماو أو حتى القسم على أنه منهم .

وإلى جانب السلاحين الديني والقانوني عززت الحكومة البريطانية قواتها في كينيا وأرسلت إمدادات حربية من قاعدة قنال السويس وجاء الجنرال أرسكين ليقود المعركة وجاء متطوعون لبساعموها فيها .

* * *

وحاكت كينيا وزملاءه ، وقد سبق عرض ظروف هذه المحاكمة ، وحاولت الحكومة أن تنفر منه أتباعه فجاءت اتهاماتها

منكاملة ترمى إلى هذا الهدف ، واصطنعت شهوداً قالوا إنهم
استمعوا إلى صلوات وأدعية وضع فيها اسم كنيثاتا بدل المسيح ،
وحاولوا التشكيك في أمانته المالية ، كما حاولوا اتهامه بتدمير مقتل
بعض الزعماء الإفريقيين .

وفي ٨ يونية ١٩٥٣ ، خضع الحاكم العام «سيرافلين بارنج»
لضغط المستوطنين وأصدر أمره بحل اتحاد كينيا الإفريقى ،
وبررت الحكومة هذا الإجراء بتصريح جاء فيه « ليس من
شك فى أن هناك نفرا من أعضاء الاتحاد لا علاقة لهم بأعمال
العنف ، ولكن الحكومة أقدمت على هذه الخطوة لأنها اقتضت
بان الاتحاد غطاء لحركة ماو ماو الإرهابية » .

وكان الاتحاد حركة قومية تضم الإفريقيين جميعاً فى كينيا،
وأرادت الحكومة بهذا الإجراء اتباع سياستها التقليدية وتقنيت
الجهة الإفريقية وتشجيع الزعماء على تكوين منظمات قبلية
انفصالية تستطيع الحكومة أن تضرب بعضها ببعض، وتحول دون
تماسكها من جديد .

ولاشك فى أن حل الاتحاد واعتقال القادة فتح السبيل أمام
نفر من الشباب المتحمس ليقود الجماعات الثائرة ضد العسف

الاستعماري ، واعتصم فقر منهم في الغابات يدافعون عن انفسهم
وحريتهم ويقاومون الظلم الواقع عليهم .

* * *

ومن وقت أن أعلنت الحكومة الأحكام العرفية أخذت تعزز
قواتها المحاربة حتى أصبحت نحو ثلاثين ألفاً في مطلع عام ١٩٥٣ .
وكانت خطة أرسكين في مقاومة الثورة أن يقسم قواته إلى
ثلاث وحدات :-

الأولى : تتكون أساساً من لواء مشاة يعمل في الغابات .
الثانية : كتيبة من العربات المصفحة ومشاة متنقلين .
الثالثة : قوة جوية تضرب معاقل الإفرقيين في الجبال .
وقامت القوات الحكومية بعدة عمليات عسكرية اصطلح
بنارها المحاربون وغير المحاربين على السواء ، ويمكن أن نذكر
نماذج من هذه العمليات :

ففي مساء ٢٦ مارس ١٩٥٣ - أي قبل حل اتحاد كينيا -
تقدمت قوات مسلحة إلى منطقة «لاري» وفتكت بالإفرقيين فيها،
وكان المعتدون يرتدون زي ماو ماو ، ويتخذون شعاراتهم .
وأمكن التقاط صور فوتوغرافية تبين هذه الفظائع وأن
المعتدين من الماو ماو .

ويتساءل الإفريقيون والثوار : ما الذى يدعوهم إلى
المجموع على قرية لارى وأهلها ؟ ويقولون : إن المهاجرين هم من
قوات الأمن الإفريقية التى اصطحبها المستوطنون البيض ، ومن
السهل الحصول على صور فوتوغرافية لإفريقيين فى زى ماوماو
وشاراتهم . والمال والإغراء والحياة كفيلة بذلك . وسيستفيد
الأوروبيون من ذلك فائدة كبرى ، فهذه المذبحة يمكن أن تعتبر
نقطة انطلاق عمليات دامية يقوم بها الأوروبيون دفاعا — لا عن
أنفسهم فحسب — بل دفاعا عن الإفريقيين الأبرياء الذين ذبحهم
الثوار ١١ وتأخذ الحرب الاستعمارية هنا صفة الإنسانية العامة
التي توصل بها الاستثمار يوم دخل كينيا ، وتصبح جزءا من
أمانة الرجل الأبيض فى تمدين القارة السوداء ، وفى ظل هذه
الشعارات البراقة الخادعة يستطيع الأوروبيون الفتنك بأعدائهم .

واشتدت وطأة الحكومة على الثوار ، فاستطاعت أن تهجرهم
على الانسحاب من جبال أبردارى وأصبحوا متركزين فى منطقة
جبل كينيا وحول نيروبي ، وهاجم الثوار — تحت ضغط الجوع
والحاجة — بعض المحلات العامة فى نيروبي ، واستولوا منها على بعض
مواد التموين التى تلزمهم فى حياة الغابات ، وكان رد الحكومة

على هذا طرد ١٨ ألفاً من الكيكويو من نيروبي وسورت
بالأسلاك الشائكة بعض مناطق سكنهم .

وأخذ المستوطنون في طرد الإفريقيين الذين يعملون في
أرضهم ، وعاد هؤلاء إلى المعازل التي اختفت بمن فيها من
السكان حتى اضطرت الحكومة إلى إيقاف هذا التيار . وتوسعت
في السلطات الاستثنائية حتى شملت سحب رخص الباعة الإفريقيين
في نيروبي وإغلاق المحلات والفنادق ، وارتفع عدد المقبوض
عليهم في يناير ١٩٥٤ إلى أكثر من ١٦٥ ألفاً ، وربطت
الحكومة بين الثوار والأمنين وأخذت تضطهد القرى الإفريقية
بحجة أنها تعين الثوار .

وفي محاضرة ألقاها « مايكل بلندل » في لندن في أوائل
عام ١٩٥٥ ، أشار إلى رأى المستوطنين في تعاون القرى الآمنة
مع الثوار ، وهي الحجة التي قالت بها الحكومة لضطهد الإفريقيين
وتبغضهم في الثورة والثوار ، وتستطيع بذلك عزل الثوار
وإجبارهم على التسليم . في هذه المحاضرة قال بلندل : « هناك
جناح متطرف من الماو ماو يعمل في الغابات وجناح سلمي
في المعازل ، والاثنتان مرتبطتان مما ارتباطا وميقا ، فكل عصاة
من الثوار ترتكز على مجموعة من المستقرين ، وقد أظهر

الجناح السليبي مثابرة نادرة وصبراً مرأً على متابعة أهدافه .
كانت قوات الحكومة تأتي إلى القرية فتسأل عن أفرادها ،
فإذا كشفت أمر غائب أو مجموعة من الغائبين ، أعطت القرية
مهلة أربع وعشرين ساعة ، فإذا عجزت عن تسليمهم صادرت
الماشية ودواب الركوب ، وأخرجت السكان من أرضهم وساقهم
إلى المعتقلات .

وأصبح من العادى أن ترى الرجل الأوربى فى كينيا لا يدع
سلاحه أبداً ، والسيدة الأوربية تحمل سلاحها فى حقيبتها حتى
فى الحفلات الساهرة ، وتدور أحاديث الصالونات وتسمع فيها
تفاخر الأوربى بالعدد الذى استطاع أن يصطاده من الإفريقيين !!
وعم البلاء أرض الكيكويو ، واشتدت آلامهم حتى انتحر
فريق من تقدمت بهم السن تحت وطأة الحزن المرهق ، وامتلأت
المعتقلات بالآلاف المؤلفة ، وانتشرت فيها الأوبئة ، وقاسى
المعتقلون العذاب المهين ، ودك البريطانيون القرى ، ولم يرحموا
ضعف المرأة ولا شية الشيخ ولا براءة الطفل ، ودارت
الحماكات سريمة رهيبة تلقى فى السجون بزهرة الشباب ، وكأنما
أرادت الحكومة أن تجمل من قبيلة الكيكويو عبرة لغيرها ،
فطردت عدداً كبيراً من أفرادها من وظائفهم ، وضيق على من

يعيشون في المعازل ، وتساقط قواد الثورة صرعى بعد كنفاح مرير في معركة غير متكافئة جهزت لها بريطانيا قواتها البرية والجوية وجمت لها جنودا نظاميين ومتطوعين من وراء البحار ورصدت لها ملايين الجنيتات .

ووسعت بريطانيا نطاق هذه الحرب فقامت بعدة عمليات مثل عملية أنفل . حدثت هذه العملية في ٢٤ أبريل ١٩٥٤ وتذكر المصادر البريطانية أن الحكومة استطاعت أن تجمع أربعة وعشرين ألفا من قبائل الكيكويو والميرو والأمبو من نيروبي وطردت منهم جانبا واعتقلت جانبا آخر . وبمثل هذا الأسلوب استطاعت بريطانيا أن تحطم جوانب لها خطرهما من الاقتصاد الإفريقي وبخاصة عند الكيكويو ، وأخذت تستخدمهم في أعمال السخرة وتمقلهم من معتزل إلى آخر حتى « نعدم من جديد للحياة العامة » .

* * *

وترتبت على عمليات الاعتقالات الواسعة مشكلة اجتماعية جديدة ، وقد صرح « توم مبوبا » في رحلة له إلى إنجلترا في سبتمبر ١٩٥٤ « بأنه ليس هناك جهاز يرعى الأسر التي اعتقلت الحكومة أربابها في ثورة ماو ماو . وأصبح من المعتاد أن تطرد

الحكومة هذه الأسر من بيوتها وتميدها إلى المعازل حيث لا يجدون ما يمسك رمقهم ، لقد أصبح الأطفال يدورون في الأسواق يبهضون عن الطعام وينامون في المنازل الحالية ، ويتسورون جدران الأسواق تحت ضغط الحاجة إلى أى مال . إن هؤلاء الأطفال الذين اعتقل أبائهم - وأحيانا أمهاتهم - باسم الأحكام العرفية - يمثلون مشكلة اجتماعية خطيرة .

ويعلق «جورج بادمور» (١٩٥٦) على عمليات الحكومة العسكرية بقوله: « كانت هذه الحرب الاستعمارية القذرة تكلف الحكومة البريطانية نحو مليون جنيه كل شهر في عام ١٩٥٤ ، ومن المنتظر أن يزيد معدل نفقاتها كثيرا قبل أن تنتهى ، لقد رفضت الحكومة الخدمات التى عرضها زعماء الإفريقيين المسئولين مثل كينيا وزملاؤه من قادة اتحاد كينيا الإفريقى لإقرار السلام ، وكان هذا إفلاسا لحطة بريطانيا السياسية فى كينيا ، وتحت شعار إقرار السلام طرد أفراد الكيكويو من أرضهم التى يعملون فيها لتفصح الحكومة المجال أمام بضعة آلاف من المستعمرين البريطانيين » .

* * *

واستمرت هذه المعاملة الظالمة وتسربت بعض أخبارها

إلى العالم الخارجى رغم محاولة الحكومة البريطانية طمس معالمها ، وكان من أهم ما حدث أخيراً مأساة معتقل «هولا» فى المديرية الساحلية فى كينيا ، وهى مأساة ظهرت فيها همجية الاستعمار وسمع بها رأى العام العالمى ، ودار حولها نقاش طويل فى مجلس العموم البريطانى واضطرت بريطانيا إلى تشكيل لجنة تحقيق فى أمرها : —

حدثت هذه المأساة فى ٣ مارس ١٩٥٩ فى معتقل «هولا» مجموعة من المعتقلين ، الذين تعتبرهم الحكومة خطرين ومتعصبين ، وأرادت الحكومة أن تسخرهم للعمل فى مشروع زراعى معين ، وكان رد المعتقلين أنهم يرغبون فى تنفيذ الأعمال التى تعود عليهم بالنفع مادام الهدف لإعدادهم للحياة العامة كما تدعى الحكومة ، وأبت إدارة المعتقل إلا أن ينفذوا ما يكلفون به ، وأطلقت عليهم حراس السجن فأنهالوا عليهم ضرباً ، انجلى الموقف الدامى عن مقتل أحد عشر معتقلاً ، وجاء فى تقرير لجنة التحقيق «إن الضرب أفضى إلى الموت، ولكن اللجنة لا تستطيع أن تقرر أى هذه الضربات كان مميتاً، وبالتالى لا يمكن -باطمئنان- تحميل المسئولية لفرد أو أفراد محدودين من الحراس» ويتابع مستر لينوكس بويد وزير المستعمرات دفاعه فى مجلس العموم البريطانى

فيقول : « إن هذا الحادث ينبغي ألا يحجب عنا الجهود التي تبذلها حكومة كينيا للعودة بالحياة إلى سيرها الطبيعي » ١١
وقد صرح مستر جوليان أمري في مجلس العموم أن عدد المعتقلين في أوائل عام ١٩٥٩ كان ثمانين ألفا وبعد مأساة « هولاء » نقص العدد إلى نحو ألف في نهاية أبريل .

والواقع أن أعدادا كبيرة من هؤلاء الأبرياء حولتهم الحكومة من المعتقلات إلى معسكرات العمل ولاتأهيل أي أنهم من الناحية العملية ظلوا معتقلين وإن تغير الاسم من معتقل إلى معسكر عمل .

وتقدر المصادر الإفريقية القتلى من الإفريقيين بنحو ثلاثين ألفا في حوادث ماوماو . . . وتهبط المصادر الأوربية بالرغم إلى نحو ١٠٥٠٠ من الثوار و ٨٤ من المستوطنين و ١٥٠٠ من الإفريقيين غير الثوار . وبهذا يصل التقدير الأوربي إلى نحو ثلاثة عشر ألف قتيل من الإفريقيين .



ما بعد الثورة

إلى مؤتمر لندن ١٩٦٠

كتاب ثورة ماو ماو لهذانا بتعديلات وتطورات
صحيقة في حياة كينيا ، فقد حدث فراغ سياسى
كبير بعد حل اتحاد كينيا الإفريقى فى منتصف عام ١٩٥٣ ،
وبرز فى الميدان قادة جدد تولوا أمر القضية ، واضطرت
بريطانيا أمام العزم الإفريقى إلى إحناء رأسها وإعطاء
الإفريقيين جانباً من حقوقهم الطبيعية .
فى هذه المرحلة برز اسم « توم مبيويا » وهو الآن فى
الثلاثين من عمره .

ولد مبيويا لأبوين فقيرين فى مزرعة من مزارع السيدل
فى مرتفعات كينيا ، يمتلكها أوربى مستوطن ، وجاهد أبوه
فى تعليمه ، فألحقه بمدارس الإرساليات ، وانهت أيام دراسته
العالية عندما عجز الوالد عن متابعة الإنفاق عليه ، وتلقى برناجها
فى الصحة العامة فى نيروبى يؤهله لأن يعمل مفتشاً صحياً فى
الحكومة ، وبدأ يستمع إلى كنيانا ويتأثر به ، وأحسن فى عمله
المداملة الظالمة التى يلقاها الإفريقيون فى وطنهم .

كان مع مبويا زملاء اوريون يقومون بنفس عمله ، ويتقاضون ما يزيد على أربعة أضعاف راتبه ، ورأى كيف يأتف بعض البيض من أن يتعاملوا مع الإفريقى مهما كانت درجة تعليمه ووضعه الاجتماعى .

وعندما اعتقلت الحكومة كينيا ، تقدم مبويا لمساعدته ، واطمأن «أوديى» -الذى خاف كينيا فى زعامة الاتحاد- إلى قدرة مبويا على تنظيم الدعاية ، فجعله ضابط العلاقات العامة فى الاتحاد ، واعدةت الحكومة أوديى فى مارس ١٩٥٣ . وقام مبويا بأعمال أمانة الصندوق وتابع دفاعه عن كينيا مؤمنا ببراءته من أعمال العنف ، وسرعان ما وجد مبويا نفسه فوق موجة الأحداث .

وبعد حل اتحاد كينيا الإفريقى ، أصبح « اتحاد العمال فى كينيا » الهيئة المعبرة عن آمال الإفريقيين ، وتولى مبويا الأمانة العامة لهذا الاتحاد ولم يكن يزيد عمره عن ثلاثة وعشرين عاما ، وأتيحت لمبويا فرص الدراسة النقاية والاقتصادية فى الهند وبريطانيا وأمريكا . وعاد إلى وطنه ليتابع كفاحه السياسى ، واستطاع أن ينجح فى انتخابات المجلس التشريعى عن نيروبي .

* * *

نعود الآن إلى الشهور القليلة التي تبعت حل اتحاد كينيا
الإفريقي . .

فرغم العمليات العسكرية الصارمة ، لم تستطع الحكومة
أن تفرض استسلاما غير مشروط على الثوار ، وعرض ذوو
النفوذ من الإفريقيين على الحكومة استعدادهم للمساهمة في وضع
حد لهذا الصراع الدموي .

وسافر «مورمي» - الذي كان قائما بأمانة اتحاد كينيا الإفريقي
قبل حله - لمقابلة المسؤولين في وزارة المستعمرات ، واقترح
مورمي في سبتمبر ١٩٥٣ أن تفرج الحكومة عن الزعماء
السياسيين ليتعاونوا مع الحكومة على إيقاف الثورة ، وأن تعقد
الحكومة مؤتمر مائدة مستديرة يحضره ممثلون من كل عناصر
كينيا لوضعوا برنامجا إصلاحيا شاملا ، وأن تبذل الحكومة
جهدا في التنمية الاقتصادية في المعازل وتوفر الأرض في
المرتفعات البيضاء للإفريقيين ، وأن تقبل الحكومة مشروعات
المعونة التي تقدمها الأمم المتحدة أو أية هيئة أخرى ، وأن تقرر
مبدأ المساواة في المجالس النيابية والتنفيذية مع تطبيق الديمقراطية
السياسية ، والسير نحو إلغاء الحاجز اللوني .

واقترح مورمى أن تخضع الأرض الجديدة المعطاة
للإفريقيين لرقابة فنية تكفل حسن القيام بأمرها .
وكان نصيب هذه المقترحات الرفض من وزارة المستعمرات
واشتدت حكومة كينيا فى معاملة الإفريقيين .

* * *

وفى مارس ١٩٥٤ أعلن ليتلتون — وزير المستعمرات
البريطانى — دستوراً انتقالياً يعاد النظر فيه عام ١٩٦٠ .
والتعديلات التى اقترحها هذا الدستور تتلاءم مع إقامة
حكومة متعددة العناصر فى كينيا وتمثل الأوربيين والآسيويين
والإفريقيين ، فكينيا — كما يقول الوزير — « لم تعد وطناً
لنصتر واحد » . وبهذا تحاول بريطانيا أن تطبق سياسة
المشاركة بعد أن تعثرت سياسة السيادة البيضاء المطلقة واصطدمت
بالوعى الإفريقى الجديد .

وكان أهم ما فى المقترحات الجديدة لإنشاء مجلس وزراء
يتكون من حاكم عام له نائب وستة أعضاء رسميين (بحكم
وظائفهم) واثنين معينين ، وستة غير موظفين ، وهؤلاء الستة
منهم ثلاثة أوربيون وآسيويان (مسلم وهندوكى) وإفريقى .
أما المجلس التنفيذى فيتكون من مجلس الوزراء السابق مع

إضافة عربي واثنين من الإفريقيين ، ورأت بريطانيا لإنشاء وظائف السكرتيرين البرلمانيين .

وطالب الأعضاء الإفريقيون في المجلس التشريعي بأن يكون لهم مقعدان في مجلس الوزراء ، وعارض الأوربيون هذه الرغبة ، فاستقال « ماثو » أقدم أعضاء المجلس التشريعي والإفريقي الوحيد في المجلس التنفيذي .

وكانت هذه هي المرة الأولى في تاريخ التطور الدستوري في كينيا التي دخل فيها إفريقي الهيئة العليا التي تصنع سياسة البلاد . واعتمدت الحكومة دستور كينيا على أن يتكون المجلس التشريعي من مجلس الوزراء وستة أعضاء — بحكم وظائفهم — و ٣٦ منتخبتين يمثلون الدوائر الانتخابية ، منهم ١٤ إفريقياً و ١٢ منتخبتاً يمثلون مصالح خاصة ، وهؤلاء ينتخبهم المجلس التشريعي مجتمعاً كدائرة انتخابية (من هؤلاء أربعة إفريقيون)

* * *

كانت التعديلات التي أدخلها دستور الانتقال — مع ضآلتها — سبباً في ثورة المستوطنين وانشقاقهم على أنفسهم وظهور أحزاب في كينيا تعبر عن هذه الاتجاهات : —

١ — الحزب الكيني البريطاني الإمبراطوري : ويجمع

المتطرفين الذين يرون حكم البلاد بالقوة وعلى رأسهم «جروجان»
عضو المجلس التشريعي وعميد المستوطنين ، ويمكن أن نرى
نموذجا من تفكيره عندما وقف يخطب في أحد اجتماعات
الحزب الجديد متحدثا عن ماو ماو وواجب الحكومة نحوها
ونحو كينيا :

« نحن الأوربيين ينبغي أن نتابع حكمنا لهذه الأرض
بالنظام الحديدي النابيع من نفوسنا ، إن الشاطئ الشرقى
لإفريقيا يقع في الخط الأمامى لأى نزاع مستقبل ، وإن معركة
كبيرة سوف تقوم عاجلا أو آجلا مع جموع الملونين فى الشرق
المتيقظ ، والرد الوحيد على ماو ماو هو أن نقبض على مائة منهم
ونشلق منهم خمسة وعشرين ، ثم نطلق الباقين بعد أن يروا
الشلق بأعينهم ليخبروا قومهم بما رأوا .

وإذا لم تنجح هذه الوسيلة فى إرهاب الإفريقيين ، فيجب
طردهم من مزارعهم وتسليم الأرض للأوربيين ، ليتعلم
الإفريقيون كيف يحترمون حكم الرجل الأبيض للأرض ، وإذا
أعيدت أرض السيكويو إلى التاج ، سيعلم كل إفريقى أن
مليككتنا الصغيرة حاكم كبير . »

٢ — حزب الاستقلال القدرالى بزعامة ميجور «روبرتس»

ويرى تقسيم كينيا : فيستأثر البيض بأفضل مناطقها وتحيا
العناصر الباقية في المناطق الأخرى .

٣ - حزب القطر المتحد بزعماء «مايكل بلندل» ، وهذا
الحزب - رغم اسمه - قاصر على الأوربيين دون الإفريتين
والآسيويين ، ويدعو إلى قيام حكومة تمثل مجتمعا متعدد
العناصر والسيادة فيه للأوربيين بالطبع .

ورأى الأوربيون في موقف الحكومة تسامحا ، ووصل
الأمر يعضهم إلى الاستقالة من مناصبهم في حكومة كينيا ،
واصدروا بيانا وصفوا فيه الدستور الجديد بأنه خيانة .

٤ - وفي أبريل ١٩٥٩ أعلن «بلندل» استقالته ليقود
(المعتدلين) في المجلس التشريعي نحو سياسة المجتمع المتعدد
العناصر والسير إلى الحكم الذاتي ، وكون منهم « حزب كينيا
الجديدة » وأعلن هذا الحزب برنامجا ، ويرى - فيما يتعلق
بالدستور الانتقالي - أن يظل مطبقا وألا يمدل تحت ضغط
أى عنصر واحد ، والمقصود هنا بالطبع ، ألا يمدل تحت
ضغط الإفريقيين ، ويرى أن تظل مسئولية الحكومة البريطانية
قائمة حتى يصبح موقف كل من العناصر المكونة لكينيا ممكنا
من قيام نظام برلمانى منتخب قادر على العمل ، وألا تكون

النسبة العددية للعناصر أساس الانتخاب ، و نادى الحزب الجديد بإلغاء المعازل القبلية والعنصرية وإتاحة الأرض للجميع ، ولاقت هذه الاتجاهات معارضة قوية من الإفريقيين ، كما قاومها نفر من المتطرفين فى المجلس التشريعى .

ومع اختلاف الأوربيين فى اتجاهاتهم فإنهم يتفقون على مبدأ أساسى هو الذى عبر عنه « لينوكس بويد » بقوله : « إن المستوطنين قد جاءوا إلى كينيا ليقوا » .

والآسيويون - من ناحية أخرى - رأوا فى الدستور الجديد إجحافا بحقوقهم ، وطالبوا بمداول إنتخابية موحدة مع الأوربيين أو منحهم مقاعد تتناسب مع عددهم . .

أما عن الإفريقيين فقد اتبع مبويا أسلوبا جديدا أرهق به خصومه ، فهو يساوم ويصل إلى اتفاق ثم سرعان ما يطلب بأكثر مما وصل إليه .

ذهب مبويا إلى لندن مطالباً بـ « صوت لكل مواطن » وجدول انتخاب موحّد ؛ ومعنى هذا أن يكتسح الإفريقيون الأوربيين فى الانتخابات المقبلة ، وتحت ضغط الحوادث اضطرت وزارة المستعمرات إلى أن تجعل عدد الأعضاء الإفريقيين فى المجلس التشريعى معادلا الأوربيين المنتخبين ، وإن كان

الأوروبيون المعينون قد كفّلوا أغلبية ييضاء في المجلس . وعاد
مبويًا ليقاطع المجلس من جديد .

وجاء عام ١٩٦٠ ، وفي مطلعها ألفت الحكومة الأحكام
العرفية بعد أن استمرت سبع سنوات ، وأصدرت بعض قوانين
تعمل عليها ، وعقدت بريطانيا مؤتمر مائدة مستديرة لشئون
كينيا كما وعدت بذلك عند صدور الدستور الانتقالي .

بدأت أعمال هذا المؤتمر الدستوري في قصر لنكستر في شهر
يناير ١٩٦٠ ، وكان مبويًا سكرتير الوفد الإفريقي ، واستعان الوفد
بالقانوني الزنجمي الأمريكي « تيرجود مارشال » محامي الاتحاد
الوطني الأمريكي لتقديم الشعوب الملونة ؛ وذلك لخبرته في الشئون
الدستورية ، وضم المؤتمر — إلى جانب الإفريقيين — المسئولين
من الحكومة البريطانية وحكومة كينيا ومندوبين من المستوطنين
البيض والآسيويين .

وانتهى المجتمعون إلى خطوط أهمها : —

١ — جدول انتخابي موحد مع التوسع في الشروط الواجب

توفرها في الناخب ، هذه الشروط هي : —

(أ) القدرة على الكتابة والقراءة باللغة الدولية . أو .

(ب) أن تكون سنه فوق الأربعين . أو . . .

(ح) أن تكون له وظيفة أو دخل سنوى لا يقل عن ٧٥ جنبا في السنة .

وبهذا يمكن أن يرتفع عدد الناجين الإفريقيين إلى أكثر من مليون .

٢ - أن يتكون المجلس التشريعى من ٦٥ عضوا منهم ٣٧ إفريقى . وهى أغلبية واضحة .

٣ - أن يكون للإفريقيين عدة وزارات فى مجلس الوزراء الجديد .

٤ - أن تصدر وثيقة حقوق أوصى المؤتمر بإعدادها بحيث تكفل المساواة ، وحماية حقوق الملكية بنصوص قانونية مع إلغاء نظام حيازة الأرض القديم القائم على التمييز العنصرى .

* * *

وسنقف فى هذا البحث عند مؤتمر لندن . ويمكن اعتباره مرحلة لها خطرها فى تطور قضية كينيا ، فلأول مرة أصبحت هناك جالية أوربية مستوطنة مستقرة تحت سيطرة الإفريقيين أصحاب الحق الأول فى بلادهم .

أثار هذا الوضع نائرة غلاة المستوطنين ، وجعل ميجور « بييجز » ينادى بأن مؤتمر لندن « ضربة قاضية للمجتمع الأوروبى »

في كينيا » وبدأ نفر من هؤلاء المستوطنين الذين يعيشون في غيبوبة التفرق المنصرى يفكرون في الهجرة من كينيا .
وعندما عاد بلندل - بعد موافقته على قرارات مؤتمر لندن - وصّاه بعض المستوطنين بالحياة ، وتقدم ميجور هيوز - أحد غلاة المستوطنين - وألقى عند أقدام « بلندل » حفنة من النقود الفضية قائلا « هذه ثلثون قطعة من الفضة .. خذها يا يهودا ! ! » وفي هذا يشبهه يهودا الأسخريوطى الذى خان المسيح بشلاطين قطعة من الفضة .

وصرح مبويا بقوله : « لقد استطعنا تفجير أسطورة السيادة المنصرية إلى الأبد » ، ولكن كما رأينا حانقين بين الأوربيين ، كان هناك حانقون من الإفريقيين يرون أن الوفد الإفريقى عاد باقل مما وعد به ، إنه وعد قبل سفره بصوت لكل فرد بتحقيق « الحرية الآن » ولكن لا زالت دون تحقيق ذلك سنوات من الكفاح .

واعتبر الوفد الإفريقى ما حصل عليه مرحلة من مراحل كفاحه وجزءا من حق الإفريقيين عاد إليهم وأنه « لا مجال في كينيا لأوربى لا يؤمن بالديموقراطية ، وليس أمام الذين يترددون إلا أن يبيعوا أرضهم ويرحلوا » .

بهذا لم يتوقف الكفاح الكيني رغم سجن كنيانا الأب
الروحي للحركة والذي قال عنه مبويا : « إنني لا أعتبر نفسي
بديلا لـ كنيانا ، إنه حين يعود فسوف نتقبله جميعا زعميا لنا » .
وكل الذي حرص عليه الإفريقيون أن يتابعوا السير على الطريق
لتحقيق حرية بلادهم .



وجهة كينيا

دراسة مقارنة

هذا العرض يبدو في كينيا اتجاهان : —



١ — يرمى الاتجاه الأول إلى اتخاذ مبدأ

« تعدد العناصر » أساسا في تشكيل الحكومة ، ومن الممكن أن يتفرع من هذا الاتجاه فروع أو تنصب فيه روافد ، ولكنها تلتقي جميعا عند هدف واحد ، هو أن تصبح كينيا وطناً للعناصر الثلاثة الرئيسية التي تحيا فيها ، ألا يستأثر بها عنصر واحد ، والخوف هنا — عند المستوطنين — من سيطرة الإفريقيين ، وبمنزى هذا من أقوى الاتجاهات التي تمثل مصالح غلاة المستوطنين الأوروبيين .

٢ — أما الاتجاه الثاني فإنه يرمى إلى إرساء الحياة على أسس ديمقراطية ، وأن تكون الحكومة تعبيرا صادقا عن القاعدة الشعبية وهي في كينيا «إفريقية» وتوفر هذه الحكومة للمواطنين فرص الحياة والإنتاج دون أن تكون هناك سيطرة سياسية أو اقتصادية أو تميز اجتماعي للمستوطنين .

* * *

وهناك أسباب أصيلة يمكن أن ترد إليها الاتجاه الذي يتبناه الأوروبيون ، وتتضح هذه الأسباب إذا استعرضنا مناطق الاستيطان في إفريقيا جنوب الصحراء وقارنا بين ظروفها . فجال الاستيطان الأوروبي في هذا الشطر الكبير من إفريقيا ، يأخذ في الاتساع كلما اتجهنا جنوبا حتى يصل إلى أقصى امتداده في اتحاد جنوب إفريقيا .
ولنذكر بعض الأرقام :

عدد المستوطنين في كينيا حسب إحصاء ١٩٥٨ نحو ٦٤ ألفا بينما المجموع الكلى للسكان ٦٢ مليون أى بنسبة ١٪ . أما في اتحاد جنوب إفريقيا فعدد الأوروبيين ٣ مليون بينما المجموع الكلى نحو ١٤٥ مليون أى بنسبة ٢٠٪ .

واستطاع المستوطنون في جنوب إفريقيا — استنادا إلى كثرتهم العددية — اتخاذ سياسة صارمة في التفرقة العنصرية ، وهذه الكثرة العددية هي التي ساعدت على قيام « اتحاد جنوب إفريقيا » في مايو ١٩١٠ وأصبح له إستقلاله الذاتى ، واستمر العمل فيه بمبدأ البوير القديم « لا مساواة في الكنيسة أو الدولة » مع فروق محلية في التطبيق ، وطبق الاتحاد سياسة الفصل بين السكان على أساس اللون مع وجود مشكلات ملونين جاءوا من

تزاوج بين البوير والإفريقيين ، وانبع سياسة المعازل التي حصر فيها الإفريقيين ثم اشتد عليهم بالضرائب ليجبرهم بعد هذا على العمل في المزارع البيضاء والأعمال اليدوية والمناجم ، وانتقلت هذه الاتجاهات والقوانين مع المهاجرين الذين زحوا من جنوب إفريقيا إلى كينيا في أوائل القرن العشرين .

وعم الظلم في اتحاد جنوب إفريقيا كل القطاعات الحيوية : الزراعة والصناعة والتعدين والسكنى في المدن والتعليم والأجور واستخدام المرافق العامة ، ووضعت الحكومة قيوداً ثقيلة في أيدي الإفريقيين تحول بينهم وبين السير في طريق الحياة الكريمة النامية . وعلى أساس سياسة التفرقة ودعمها لها ابتدعت الحكومة مبدأ « العزل » عام ١٩٢١ عند ما لاحظت زيادة عدد الإفريقيين إلى درجة أفزعت البيض ، ويقضى التطبيق الحرفي لهذه السياسة خروج أعداد كبيرة من الإفريقيين من عالم الرجل الأبيض وتخصيص أرض جديدة لهم ، ولكن الواقع الاقتصادي كان أقوى من التعصب اللوني فمجزت الحكومة عن التطبيق الدقيق ، وحاولت تغطية هذا العجز باتخاذ إجراءات قاسية في المجال السياسي خصوصاً بعد الذي رآته من تطور الإفريقيين بالرغم من العقبات التي وضعتها الحكومة في طريقهم . وفي

عام ١٩٤٨ بدأ الدكتور «مالان» في تطبيق سياسة الابرتهيد، وهي تبير جديد أطلقوه على سياسة العزل القديمة، ووطن بعض الزعماء الإفريقيين أن معنى هذا تقسيم جنوب إفريقيا على اساس عنصري، وفرحوا بهذا، لأنه سيعطيهم فرصة التطور الذاتي دون مزاحمة الأوريين ويقضى هذا قيام الأوريين في مجتمعهم بكل الأعمال اليدوية، وقيام الإفريقيين في مجتمعهم بكل الأعمال الفنية والإدارية، ولكن الدكتور «مالان» أعان في صراحة أن العزل الكامل غير متيسر في الظروف الحالية؛ لأن البناء الاقتصادي في الاتحاد - قائم إلى حد كبير - على استخدام اليد العاملة الإفريقية، وأخذت الحكومة تفسر هذه السياسة على هواها، وظلت سياستها قائمة على «سيادة الرجل الأبيض» بالرغم من الاضطرابات التي تشاهدها البلاد.

ومن ناحية أخرى لقي الآسيويون عنناً شديداً في اتحاد جنوب إفريقيا فمدد هم الآن نحو نصف مليون معظمهم من الهنود و ٨٠٪ من هؤلاء مواليد محليون؛ وقد جاءوا أول الأمر عند ما ضغط أصحاب مزارع قصب السكر على الحكومة في ناتال لمعجز الإفريقيين عن تحمل جهد العمل المضني الذي أراد الأوريون إجبارهم عليه. واستقر المقام بالآسيويين وزادت

اعدادهم وانسابوا الى ميدان التجارة ودمخوا وضمهم المالى
وامتلكوا المزارع ، وخشى الأوروبيون هذا الخطر الجديد ،
وبدأت المضايقات من أواخر القرن التاسع عشر ، وصحبتها
مراحل مريدة من الكفاح من أجل حقوق الإنسان ، وقام
غاندى بدور فعال فى هذه المعركة ، واشترك فيها النساء مع
الرجال ، واستطاع المنوود الحصول على بعض حقوقهم وقد أخذت
الحكومة فى تطبيق قوانين سياسة «الارتهد» عليهم ، فحددت
ملكيتهم وأماكن سكنهم .

ولقيت سياسة الارتهد مقاومة من الآسيويين كما لقيت من
الإفريقيين ، وعرضت الهند وباكستان قضية التفرقة العنصرية
على هيئة الأمم المتحدة ، وانضمت إليهما حكومات من الشرق
الأوسط وجنوب آسيا وعينت لجنة عام ١٩٥٢ لدراسة المشكلة
وضعت عنها تقريراً مفصلاً . واصدرت الجمعية العامة لهيئة الأمم
المتحدة عام ١٩٥٦ قراراً ضد التفرقة العنصرية فى جنوب إفريقيا
أعربت فيه عن أسفها لأن حكومة الاتحاد لا تحترم الالتزامات
التي تضمنها ميثاق الهيئة وطلبت إلغاء هذه القوانين الجائرة .

وحاد الموقف الى التأزم فى ربيع ١٩٦٠ ، وكان محور
النزاع مطالبة الإفريقيين بإلغاء نظام التصاريح ، وحدثت

اصطدامات مسلحة بين الحكومة والإفريقيين ثار لها الرأى العام العالمى ، واضطرت حكومة الاتحاد إلى إعادة النظر فى نظام التصاريح ، ودرس مجلس الأمن قضية التفرقة العنصرية فى جنوب إفريقيا ، وقرر إدانة حكومة الاتحاد ، وامتنعت بريطانيا وفرنسا عن التصويت .

* * *

وقد حاول بعض المستوطنين فى كينيا اتخاذ سياسة صارمة من التفرقة العنصرية ، وعلى رأس هؤلاء «جروجان» و«روبرتس» و«بريجز» ، و يرون فى طغيان حكومة الاتحاد نموذجا يجب أن يحتذيه الرجل الأبيض فى أوطانه الجديدة .

ونادى بعض هؤلاء بتقسيم كينيا على أن يستأثر المستوطنون البيض بالمرتفعات ، فتكون لهم خالصة دون الإفريقيين والآسيويين ، وتخصص لهؤلاء مناطق أخرى ، وقد سبق أن ناقشت لجنة تومبيك الاتحاد فى شرق ووسط إفريقيا هذا الرأى عام ١٩٢٩ ، ورأت استحالة تطبيقه عملياً لعقبات جغرافية واقتصادية .

ولازال الاستيطان الأوروبى فى كينيا يعتمد على الهد العاملة الإفريقية ، وفى هذا يختلف عن مناطق الاستيطان فى العروض

المعتدلة مثل استراليا وكندا حيث يقوم المستوطنون البيض بكل الأعمال اليدوية مهما كانت صعوبتها وأجرها . وبهذا خلصت لهم الأرض وما عليها وأعطاهم على ذلك أمران أولهما طبيعي والآخر بشرى :

العامل الطبيعي : هو اعتدال المناخ وتشابهه إلى حد كبير مع ما الفوه في أقطارهم ؛ وبهذا استطاعوا الاستغناء عن العناصر الملونة . أما العامل البشرى وله أهميته وخطورته فهو القلة النسبية لعدد السكان في بعض هذه الأقطار كأمريكا الشمالية واستراليا ، وهي قلة مكنتهم من اتباع سياسة ترمى إلى إبادة هذه العناصر إن استطاعوا . أو حصرها كمعينات بشرية في بعض الأماكن .

وكلا الأمرين لم يتوفر في كينيا . ويذكر « هاريسون نشريش » في كتابه الاستثمار الحديث (١٩٥٠) « في المناطق المدارية لا زال الأوروبي موضع التجربة . ولا زلنا بحاجة إلى تبين الأثر الحقيقي للمناطق المرتفعة على الأوروبي . ولا يمكن تحديد ذلك قبل أن تنبأ عدة أجيال في كل هذه المناطق . وفي جميع الحالات لم تقم إلا قلة من المستعمرين بعمل جدى مجهد ، ولم يكن في استطاعة المستعمرين — في كينيا وتنجانيقا — دون توفر ورخص الأيدي العاملة — أن يعيشوا في مستواهم الحالى » . ولهذا كان املاقة المستوطنين بالإفريقيين في كينيا شقان : —

١ — الحاجة إلى اليد العاملة الإفريقية .

٢ — وجودها بأعداد كبيرة لا يستطيعون معها التخلص منها لو سولت لهم نفوسهم ذلك أو المربوط بها إلى القدر الذي يرغبون في تسخيرها ، وهو ما حاولوه جزئياً مع لجنة «داو» عندما نادوا بضبط عدد الإفريقيين في كينيا .

ومن أوائل عهد الاستيطان طالب المستوطنون الحكومة أن تعينهم على تسخير الأهالي . وفي عام ١٩٠٨ وقف «ديلامير» يخطب في المجلس التشريعي قائلاً : « ينبغي أن نصل إلى طرق قانونية نجبر بها الأهالي على العمل ، وآمل أن نعتمد في هذا على الحكومة » ، ولم تخيب الحكومة ظن المستوطنين .

ومع هذا حاول سير « ادوارد جريج » حاكم كينيا العام سنة ١٩٢٦ أن (يحرر) المستوطنين من الحاجة إلى العمل اليدوي الإفريقي ، وبهذا يستطيع الاستيطان في رأيه أن يتخطى أكبر العقبات التي تعوق توسعه .

ويرمى هذا الاتجاه إلى أن تصبح مناطق الاستيطان في كينيا بيضاء مثل استراليا أو كندا يعتمد فيها البيض على أنفسهم ، ولكن هذه الآراء لم يكتب لها أن ترى النور . واستمر المستوطنون استغلال الإفريقيين وقنعوا بالإشراف أو الإدارة ،

ولماذا يجهدون أنفسهم أو يدخلون التجربة ما دامت الحكومة
توفر لهم اليد العاملة الرخيصة ؟ . .

بهذا نستطيع أن ندرك الأساس الجغرافي لاتجاه المستوطنين
في كينيا : فهناك مجال للاستيطان الأوربي ، ولكنه مجال محدود ،
والأوروبيون لا يستطيعون أن يتكاثروا في المرتفعات إلى الدرجة
التي تجملهم - من الناحية المادية - قادرين على أن يتخذوا
- باستمرار - موقفا عنيفا صارما من الإفريقيين .

هم الآن جزيرة أوربية في محيط إفريقي ، ولن تستطيع
هذه الجزيرة أن تبتلع المحيط .

وليست لهذه الجزيرة معايير أرضية تربطها بمناطق الاستيطان
الأوربي الأخرى حولها ، فأوغنده إفريقية الطابع وقد انصرفت
عنها أنظار المستوطنين من بدء القرن العشرين عندما انتشر
فيها مرض النوم ، وتنطلع الآن أعينهم إليها بعد كشف ثرواتها
المعدنية .

والمستوطنون في تنجانيقا قلة أيضاً ، وهم معزولون عن
وسط القارة وجنوبها ، ولو كانت منطقة الاستيطان في كينيا

على صلة برية بمناطق استيطان أخرى لطالب الأوريون بالانضمام إليها لتكوين وطن واحد كبير .

والأرض في مرتفعات كينيا ليست كلها مكتشوفة ، فهناك غابات استطاعت أن تأوى المجاهدين في أثناء كفاح ماو ماو .

فإذا أضفنا إلى هذا تطور الوعي في كينيا والبقظة الإفريقية التي مثلتها مؤتمرات الحياذ الإيجابي والدعوة إلى تحرير القارة من ظلم الاستعمار والدور الذي تقوم به الجمهورية العربية المتحدة ودول إفريقيا وآسيا الحرة في تدعيم الحركات التحريرية - استطعنا أن ندرك جانباً من العوامل الطبيعية والبشرية التي تجبر بعض المستوطنين على التخفيف من حدة كبريائهم الإمبراطوري القديم .

ومع هذا كله لم يقف المستوطنون الأوريون موقفاً موحداً أو منصفاً ، ولا زال بعضهم يحيا في غيبوبة التفوق العنصري ، وإن غلب عليهم الآن محاولة الاحتفاظ - بقدر الإمكان - بوضعهم في كينيا مع إعطاء فرص محدودة للعناصر الأخرى على أن تتسع هذه الفرص - عملياً - تحت ضغط هذه العناصر . كما يحاولون تحويل الكفاح الإفريقي إلى مسالك طويلة من أعمال اللجان والمؤتمرات .

وهؤلاء المتطرفون من أمثال «جروجان» و«روبرتس» يرون أن بريطانيا تتساهل كثيرا مع العناصر الوطنية، ويرون هذا التساهل «خيانة» وأن أسلوب الحكم الواجب اتباعه هو ماسار عليه في جنوب إفريقيا محطس وهرتزوج ومالان وستريدوم .

* * *

ووصل أمر بعض المتطرفين إلى مناقشة الصلة التي تربط كينيا ببريطانيا ، وينادون بالحكم الذاتي - كما يفهمونه - ويتساءلون : ما الذي يربطنا ببريطانيا ؟ ويتحدثون عن واشنطنجتون وتحرير أمريكا وطرد الانجليز ويرون أنفسهم كينيين ثم إنجليز ، وأن صلتهم ببريطانيا ينبغي ألا تختلف عن صلة الأمريكيين بها ، وأن إعترازهم ينبغي أن يكون بكينيا أولا . ويعترضون على بريطانيا : لماذا تختار هي الحاكم العام ؟ ولماذا لا يكون من كينيا ؟ وكيف يأتي حاكم من وراء البحار ليبقى في كينيا بضع سنوات ثم يرحل عنها إلى مستعمرة أخرى ؟ ولهذا الاتجاه نحو الحكم الذاتي أو الاستقلال روايته الفائزة في نفوس نضر من المستوطنين ، ولعله يرجع أيضا إلى تأثير اتحاد جنوب إفريقيا وتطوره السياسي من أوائل القرن العشرين . وعندما وافقت بريطانيا على أن تخصص بضعة مقاعد

للاسبوين في المجلس التشريعي ثار بعض المستوطنين ونظموا
مؤامرة ترمي إلى القبض على الحاكم العام والتخلص من السيادة
البريطانية مع أن مجموعهم وقتئذ كان نحو عشرين ألفا .

وتراعى بريطانيا هذا كله ، فهي في حاجة إلى كينيا ، وتعلم
أن هؤلاء المستوطنين سلاحها الأول في إقرار أوضاعها
وتدعيم سياستها : —

فن الناحية الاقتصادية كان مجموع صادرات كينيا عام
١٩٥٨ : ٢٩٣ مليون جنيه يقابلها ٧٧ مليون جنيه واردات ،
وبريطانيا هي العميل الأول لكينيا وساهمت بـ ٢٧٧ مليون
جنيه من الواردات و ٨٥ مليون جنيه من الصادرات .

وأهم ما تفتحه كينيا البن ، وكان محصوله في موسم ٥٨/٥٧
نحو ٢٠٨٠٠ طن يزيد ثمنها على ٥٩ مليون جنيه ، ويأتي
الشاي في المرتبة الثانية وصدرت منه كينيا ما قيمته ٣١ مليون
جنيه ، هذا إلى مجموعة من الفلات الأخرى كالقطن والسيستل
الذي يستخدم في عمل الأنسجة الخشنة .

والبيرثروم ويستخدم كمادة مطهرة ، والقطن ومنتجات
المراعى ، ويبلغ الإنتاج المعدني وحده نحو ٤ مليون جنيه
في الوقت الحاضر .

فكينيا حقل من حقول الإنتاج البريطانية من الناحية الاقتصادية ، وزادت أهميتها الاستراتيجية كثيراً نتيجة للثورة المصرية في عام ١٩٥٢ واتتصاراتها السياسية وقيام الجمهورية العربية المتحدة واليقظة العربية الحديثة .

وعند تأميم القناة والاستيلاء على القاعدة تحولت أنظار بريطانيا إلى البحث عن قاعدة بديلة واستقر رأيها على كينيا ، وقوى هذا الاتجاه عند بريطانيا بعد فقد قواعد أخرى في الشرق الأوسط مثل قاعدة قبرص التي لم يبق لبريطانيا فيها إلا بضعة أميال بعد أن نالت الجزيرة استقلالها .

وتقوم بريطانيا بتعميق ميناء ممبسة وبناء أرصفة جديدة وإنشاء قاعدة برية ومطار جوى ، هذه القاعدة التي أطلقت عليها اسم « قاعدة هاكاوا » يجرى العمل فيها ومن حوله صعوبات كثيرة . وهى مدينة محصنة تستطيع بريطانيا أن تنقل منها القوات التي تحاول بها إخضاع الحركات التحررية فى الجنوب العربى وأى مكان فى إفريقيا المدارية . ولى جوار هذه المدينة مساحة واسعة من الأرض المستوية صالحة للناورات والتدريبات فهذا الاتجاه العسكرى يقاومه الإفريقيون مقاومة شديدة وقد أعلن القادة الإفريقيون مثل توم مبوليا أنهم يرون فى إنشاء

القاعدة البريطانية ما يدل على أنه ليس في نية بريطانيا النخلي
عن كينيا . . وسرى هذا الشعور أيضا في آلاف العمال الذين
يعملون في القاعدة .

* * *

وبعد : فقد سبقت الإشارة إلى أن هذا البحث ينتهى عند
مؤتمر لندن ١٩٦٠ .

والأحداث في كينيا تتطور في سرعة . وتلقى أضواءً جديدة
على الموقف . وفي خلال عام ١٩٦٠ تكونت أحزاب جديدة
لتخوض المعركة الانتخابية في فبراير ١٩٦١ . ولا زال الاتجاه
الإفريقي التحررى - رغم ما يلقى من صعاب - سيد الموقف .
وتتطلع الأنظار إلى البطل السجين - جومو كينيا -
ليقود السفين .

والذى نود تسجيله :

- ١ - أن الأوربيين اضطروا تحت ضغط التطور الإفريقي
إلى الاعتراف ببعض حقوق الإفريقيين ومطالبهم .
- ٢ - أن الوعي الإفريقي الآن سائر في طريق صاعد
رغم تضحياته والعقبات التى توضع في طريقه .
وتفاعل هذين العاملين يبشر بشرة الكفاح وإن طال
الطريق .

المكتبة الثقافية

تحقق اشتراكية الثقافة

صدر منها لعلته :

- ١ — الثقافة العربية أسبق من ثقافة اليونان والعبريين للأستاذ عباس محمود العقاد
- ٢ — الاشتراكية والشيوعية ... للأستاذ علي آدم
- ٣ — الظاهر يبرز في القصص الشعبي للدكتور عبد الحميد يونس
- ٤ — قصة التطور ... للدكتور أنور عبد العليم
- ٥ — طب وسحر ... للدكتور بول غليونجي
- ٦ — فجر القصة ... للأستاذ يحيى حتى
- ٧ — الشرق الفنان ... للدكتور زكي نجيب محمود
- ٨ — رمضان ... للأستاذ حسن عبدالوهاب
- ٩ — أعلام الصحابة ... للأستاذ محمد خالد

- ١٠ — الشرق والإسلام للأستاذ عبدالرحمن صدقي
- ١١ — المرنج } للدكتور جمال الدين
والدكتور محمود خيرى
- ١٢ — فن الشعر للدكتور محمد مندور
- ١٣ — الاقتصاد السياسى للأستاذ أحمد محمد عبدالحال
- ١٤ — الصحافة المصرية للدكتور عبداللطيف حمزه
- ١٥ — التخطيط القومى للدكتور إبراهيم حلمى عبدالرحمن
- ١٦ — اتحادنا فلسفة خلقية للدكتور ثروت عكاشه
- ١٧ — اشتراكية بلدنا للأستاذ عبد المنعم الصاوى
- ١٨ — طريق الغد للأستاذ حسن عباس زكى
- ١٩ — التشريع الإلهي
وأثره فى الفقه الغربى } للدكتور محمد يوسف موسى
- ٢٠ — العبقرية فى الفن للدكتور مصطفى سويف
- ٢١ — قصة الأرض فى إقليم مصر للأستاذ محمد صبيح
- ٢٢ — قصة الذرة للدكتور إساعيل بسيوفى هزاع
- ٢٣ — صلاح الدين الأيوبي } للدكتور أحمد أحمد بدوى
بين شعراء عصره وكتابه

- ٢٤ - الحب الإلهي في التصوف الإسلامي للدكتور محمد مصطفى حلمي
- ٢٥ - تاريخ الفلك عند العرب للدكتور إمام إبراهيم أحمد
- ٢٦ - صراع البترول في العالم العربي للدكتور أحمد سويلم العمري
- ٢٧ - القومية العربية للدكتور أحمد فؤاد الأهواني
- ٢٨ - القانون والحياة للدكتور عبد الفتاح عبد الباقي
- ٢٩ - قضية كينيا للدكتور عبد العزيز كامل

المكتبة الثقافية

- ◆ أول مجموعة من نوعها تحقق اشتراكية الثقافة •
- ◆ تيسر لكل قارئ أن يقيم في بيته مكتبة جامعة تحوى جميع ألوان المعرفة بأقلام أساتذة متخصصين وبقرشين لكل كتاب •
- ◆ تصدر مرتين كل شهر • في أوله وفي منتصفه

الكتاب القادم

الثورة العرابية

للكاتب أحمد الزمرى

أول فبراير ١٩٦١